مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثامنة والخمسون

الجلسة ٤٨٣٨

الخميس، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد نغروبونتي	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كاريف
	اسبانيا	السيدة منديس
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنز
	باكستان	السيد أكرم
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد عطية
	شيلي	السيد ماكييرا
	الصين	السيد جانغ يشان
	غينيا	السيد صو
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الكاميرون	السيد تيجاني
	المكسيك	السيد أغيلار سنسر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري

03-54905 (A)

جدول الأعمال

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المماثلة المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ سنة ١٩٩١

المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك وكرواتيا ورواندا وصربيا والجبل الأسود، يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كسلجيش (البوسنة والهرسك)، والسيد دروبنجاك (كرواتيا)، والسيد غاهيما (رواندا)، والسيد ساهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ولعدم وجود أي اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للقاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل القاضي ميرون مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ولعدم وجود أي اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للقاضي إريك موز، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل القاضي موز مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ولعدم وجود أي اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للمدعية العامة

الآنسة كارلا ديل بونتي، المدعية العامة في المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت الآنسة ديل بونتي مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، ولعدم وجود أي اعتراض، أعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للمدعي العام حسن بوبكر جالو، المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم رواندا والمواطنين الروانديين المسؤولين عن أعمال الإبادة الجماعية وغيرها من الانتهاكات المرتكبة في أراضي الدول المجاورة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد جالو مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2003/829، التي تشتمل على مذكرة من الأمين العام مؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٣ ، يحيل بها التقرير السنوي العاشر للمحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

معروض على أعضاء المجلس أيضا رسالة مؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ من الأمين العام، ومرفقاها، الوثيقة S/2003/946.

في هذه الجلسة، سيستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ومن المدعية العامة فيها، ومن رئيس المحكمة الدولية الجنائية لرواندا ومن المدعي العام فيها. ونظرا لعدم وجود قائمة متكلمين لأعضاء المجلس، أدعو الذين يرغبون في توجيه أسئلة إلى إبلاغ أمانة المجلس بذلك من الآن.

أعطي الكلمة الآن للقاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

السيد ميرون (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف عظيم أن تتاح لي مخاطبة هذا المجلس الموقر لأعرض التقرير السنوي العاشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. واسمحوا لي أولا أن أعرب عن امتناني العميق لكم على الدعم الذي قدمه للمحكمة على الدوام. وإذا جاز لي أن أتكلم بصفتي الشخصية، يسعدني على وجه الخصوص أن أخاطب المجلس تحت رئاسة السفير نيغروبونتي.

واسمحوا لي أيضا أن أشيد بحكمة وتفاني سلفي كرئيس للمحكمة، القاضي الفرنسي كلود جوردا. فقد ترأس القاضي جوردا المحكمة لمدة طويلة من الفترة التي يغطيها التقرير الذي أقوم اليوم بعرضه.

في قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) الذي اعتمد في ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٣، طلب المجلس إلى رئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن يوضحا في تقاريرهما السنوية إلى المجلس خططهما لتنفيذ استراتيجية الإنجاز. واستجابة لهذه

التعليمات، سأكرس الجزء الأكبر من بياني اليوم لاستراتيجية الإنجاز التي وضعتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ولكن، قبل تناول تلك المسائل، أود أن أستعرض بإيجاز بعض أنشطة المحكمة في العام المنصرم. وإذ حلت الذكرى السنوية العاشرة لإنشاء المحكمة، أود أن أضع تلك الأنشطة في سياق إنجازاتها خلال عقد كامل هو كل عمرها.

منذ عشر سنوات، أنشأ مجلس الأمن هذه المحكمة بموجب القرار ٨٢٧ (١٩٩٣). وقد فعل المجلس ذلك على أمل أن المحكمة ستقوم بما هو أكثر من مجرد القصاص من الأشخاص الآثمين، وأنها ستساعد أيضا في وضع سجل نزيه للفظائع التي ارتكبت أثناء الصراع اليوغوسلافي. وستوفر للضحايا إحساسا بالاعتراف بمعاناتهم. وبالقيام بكل تلك الأمور، ستسهم المحكمة في تحقيق المصالحة وإعادة البناء في الجمهوريات التي كانت تتكون منها يوغوسلافيا السابقة.

وتتمثل مهمتنا، وأستخدم عبارة للقاضي روبرت جاكسون، المدعي العام الرئيسي للولايات المتحدة في نورمبرغ، في أن ''نفضح بصبر وأناة'' سجل الجرائم التي خلفت جراحا غائرة في منطقة البلقان خلال التسعينيات وحصدت مئات الآلاف من الأرواح. إن اتساع نطاق تلك الجرائم – من عمليات القتل، والاغتصاب، والترحيل، وأعمال التعذيب، والتدمير والقسوة – تتضاءل أمامه قدرة أي محكمة بمفردها على المحاسبة إلا على نزر يسير من الجرائم. غير أن هذه المحكمة ما فتئت تساعد، وإن كان سير عملها بطيئا للغاية في بداية الأمر، على تقديم عدد كبير من المتهمين من كبار المسؤولين إلى العدالة بثقة وكفاءة متزايدتين.

وتمثل هذه المحكمة تجربة هائلة للتعاون الدولي وبناء المؤسسات. وهي تضم ١٦ قاضيا دائما من ١٦ بلدا و ٩ قضاة مخصصين من ثماني دول أخرى. ويوزع القضاة على ثلاث دوائر، بما مجموعه تسعة قضاة، وقاض واحد لمحكمة الاستئناف. وعقدت المحكمة، أو تعقد ٢٨ محاكمة، تشمل ٤٤ متهما، إلى جانب ٣١ متهما آخرين تتناولهم الإجراءات السابقة للمحاكمة. وهناك ١٦ متهما آخرين – حتى أمس – أقروا بالذنب. وبعد قرابة ١٠ سنين من العمل، أصدرت دوائر المحكمة مئات الأحكام.

ومن بين ٤٤ متهما قدموا للمحاكمة، أعلنت براءة ٥ منهم في ثلاث محاكمات مختلفة. وبقدر أهمية قدرة المحكمة على أن تصدر أحكاما دقيقة بالإدانة حيال الجرائم الفظيعة التي تندرج ضمن اختصاصها القانوني، فإن أحد الاختبارات الأساسية لنزاهتها وشرعيتها يتمثل في إصرارها على تبرئة المدعى عليهم عندما يعجز الادعاء العام عن إثبات إدانتهم بالبرهان.

وقد بلغت وتيرة أنشطة المحكمة أعلى مستوياتها في العام الماضي. وما فتئت المحكمة تفي بالالتزامات التي تعهدت بها لمجلس الأمن. وهي تعقد جلسات في الصباح وبعد الظهر في كل من قاعات المحكمة الثلاث، وتُجري دوائر المحكمة من أربع إلى ست محاكمات في آن معا. وخلال السنة قيد الاستعراض، نظرت الدوائر الابتدائية في ٢٩ قضية من حيث الموضوع، فضلا عن ثلاث قضايا تتعلق بإهانة المحكمة، وأصدرت أربعة أحكام نهائية تتعلق بموضوع الدعوة أو بتحديد العقوبة.

واستمرت محاكمة سلوبودان ميلوسيفيتش، رئيس الدولة السابق في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، أمام الدائرة الثالثة. وتسببت الحالة الصحية للمتهم في عدد كبير من التأخيرات، وهي قضية معقدة غاية التعقيد. فهي تجمع ما بين ثلاث لوائح اتهام منفصلة – من كوسوفو وكرواتيا والبوسنة – تشتمل على ٦٦ بندا، فضلا عن مئات الشهود

وعشرات الآلاف من صفحات الوثائق، التي يتعين ترجمة معظمها من اللغة الصربية – الكرواتية إلى الانكليزية والفرنسية، وهما لغتا العمل في المحكمة. بيد أن المدعي العام أوشك على إنهاء مرافعته قريباً، وشُرِع في وضع جدول زمني لمرافعة الدفاع.

وقامت دائرة الاستئناف، أيضاً، بالبت في عدد أكبر من الطعون عن السنوات السابقة. وخلال الفترة قيد النظر، بتت دوائر الاستئناف في ٣٦ طعنا عارضا والتماسين لإعادة النظر وقضيتين متعلقتين بإهانة المحكمة، وأصدرت حكما بشأن استئناف أحد الأحكام الصادرة.

واستلمت الدوائر الابتدائية أيضاً عدداً متزايداً من الإقرارات بالذنب نتيجة لاتفاقات تفاوضية من متهمين، منهم بليانا بلافيتش، الرئيسة السابقة المشاركة في جمهورية صربسكا. وبلغ إجمالي عدد الذين أقروا بالذنب في المحكمة ٦ متهمين حتى الآن.

إنني أدرك أنه بسبب الطابع الشنيع للجرائم التي تنظر فيها المحكمة، وحيث أن الأدوار التي تضطلع بها هذه المحكمة تتضمن توفير بعض الإثبات لما يدعيه الضحايا والإسهام في وضع سجل دقيق للفظائع المروعة، يتردد البعض في تكرار اللجوء إلى الإقرار بالذنب نتيجة اتفاقات تفاوضية. وهذه شواغل مشروعة. لكنني أعتقد أنه مع الاعتراف المفصل بشكل مناسب من جانب المتهمين باشتراكهم في الجرائم التي يقرون بالذنب فيها، وبإظهار الندم الحقيقي عليها، يمكن أن يؤدي إقرار الذنب دوراً بناء. وفي بعض الحالات، قد يوفر الإقرار المباشر والمحدد بالذنب عزاء للضحايا بقدر، أو أكثر مما قد يوفره إثبات الاتهام بعد تكرار الادعاء بالبراءة.

علاوة على ذلك، ومن الناحية العملية، يؤدي التعاون المنبثق عن إقرار الذنب نتيجة اتفاقات تفاوضية دوراً هاماً في كفالة إدانة أكثر المشاركين أهمية في الجرائم ذات النطاق الواسع. أما ما يتم توفيره من وقت وموارد بفعل تجنب المحاكمات في بعض القضايا فيسهم إسهاما كبيرا في زيادة قدرة المحكمة على الوفاء بالمواعيد التي يحددها مجلس الأمن لإنجاز عملها، ويُمَكِّن الذين هم قيد الاحتجاز من أن يُنْظَر في قضاياهم في وقت أسرع. ويمكن للإقرارات بالذنب إن تولد لدى الضحايا شعوراً أسرع بإقامة العدل.

ومع مراعاة تلك المواعيد، أنتقل إلى تناول استراتيجية المحكمة لإنجاز مهمتها.

أولا، يمكنني أن أفيدكم بأنه خلال السنة الماضية، حققنا خطوات رئيسية في تنفيذ تلك الاستراتيجية. فعلى الصعيد الداخلي، أجرينا سلسلة من الإصلاحات القضائية التي ترمي إلى تحسين كفاءة إجراءاتنا. وأهم تلك الإصلاحات إلغاء الحظر على القضاة المخصصين للنظر في الإجراءات السابقة للمحاكمة. وبناء على إلحاح مني، ووفقا لتوصية كان قد تقدم بها سلفي، القاضي كلود جوردا، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع بتاريخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ القرار ١٤٨١ (٢٠٠٣) الذي نص على تعديل النظام الأساسي للمحكمة بحيث يُمنح القضاة المخصصون سلطة الفصل في الإجراءات السابقة للمحاكمات. وهذا الإصلاح يتيح للقضاة المخصصين استخدام وقتهم بمزيد من الفعالية، وتعزيز إسهامهم الهام أصلا في عمل المحكمة، مما يساعدها في الانتهاء من القضايا بشكل أسرع.

وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ وتموز/يوليه ٢٠٠٣، عقد القضاة عدة جلسات للمحكمة بكامل هيئتها، عدلوا خلالها عدداً من القواعد الإجرائية التي ترمي إلى تحسين كفاءتها، ويتيح أحد هذه التعديلات استبدال القاضي في الحالات التي يعاني فيها القاضي من عجز يمنعه من الاستمرار في نظر القضية، الأمر الذي يقلل من احتمال

الخطأ في المحاكمة أو إعادتها. وثمة تعديل آخر يعطي الدوائر الابتدائية سلطات أكبر بغية الحد من مجال الادعاء العام عن طريق، مثلا، تحديد الوقت وعدد الشهود وعدد أماكن الجريمة، بحيث يمكن تفادي تقديم أدلة مزدوجة مستهلكة للوقت دون داع.

وعلى الصعيد الخارجي، شهد العام الماضي تقدما كبيرا بالنسبة لاستراتيجية الإنجاز وذلك من خلال تقديم خطة لإنشاء دائرة خاصة بجرائم الحرب في محكمة دولة البوسنة والهرسك. وكما أشرت في خطابي أمام المجلس بالأمس مع اللورد آشدون، ستوفر إقامة دائرة جرائم الحرب في سراييفو محفلا يمكن للمحكمة أن تحيل إليه عددا من قضايا المتهمين من المستويين الأدنى والأوسط. وانتظارا لإنشاء الدائرة المذكورة، عدل قضاة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة المادة ١١ مكررا في اجتماع عام استثنائي عقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ لتحديد المعايير التي يجب الوفاء بها قبل أن تحال قضية إلى محكمة محلية بعد تأكيد لائحة الاتهام.

وأشير أيضا إلى أنه، خلال زيارتي الرسمية الأولى، وهي أول زيارة رسمية لرئيس المحكمة، إلى بلغراد في شهر أيلول/سبتمبر، قمت بزيارة مقر الدائرة الجديدة لجرائم الحرب المقامة في صربيا والتقيت بقضاة الدائرة والمدعي العام لها. وبينما تتحرك المنطقة صوب استعادة الأوضاع الطبيعية، ينبغي أن تضطلع محاكم الدولة بدور رئيسي في محاسبة الجناة، ولكنها لا تستطيع أن تفعل ذلك إلا في حالة عدم استخدامها لأغراض سياسية وإذا حققت المستويات الدولية لمراعاة الأصول القانونية والمحاكمة العادلة.

وبوسعي أن أبلغكم بأننا مستمرون في البحث عن طرق لتبسيط إجراءاتنا. وقد قمت بتنشيط لجنة من القضاة يطلق عليها الفريق العامل المعني بالممارسات القضائية وأسندت إليها ولاية إعداد وتحليل مقترحات لتقصير مدة المحاكمات والإسراع بسماع الطعون. وقد عممت المدعية العامة مؤخرا مجموعة من المقترحات التي ترمي لنفس الهدف، ويعكف القضاة بهمة على النظر في عدد منها وإعادة صياغته. ولدى لجنة القضاة المعنية بالقواعد بعض هذه المقترحات قيد النظر الفعلي. وستوصي اللجنة الاجتماع العام العادي للقضاة في كانون الأول/ديسمبر بباقة من الإصلاحات الرامية إلى تحسين قواعد الإفصاح، وإدارة إجراءات ما قبل المحاكمة، وتقديم الأدلة. ويتمثل الغرض من ذلك في الموازنة بين مصالح المدعي العام والمتهم حتى تكون مهمة المدعي أيسر تناولا مع بقاء حقوق المتهم في المحاكمة العادلة محمية.

ثالثا، يجب أن أبلغكم بأنه مع أننا نحاول جاهدين بكل الطرق أن نفي بالهدف المتمثل في إتمام جميع المحاكمات بحلول نهاية عام ٢٠٠٨ وجميع قضايا الاستئناف بحلول نهاية عام ٢٠١٠، فليس من الممكن التنبؤ بموعد إنجاز الإجراءات القضائية بدقة علمية. فقد يؤثر في النتائج كثير من العوامل. وبعض هذه المؤثرات في نطاق سيطرة المحكمة، وغيرها ليس كذلك، وبعض المؤثرات التي في نطاق سيطرتها تخضع لسيطرة القضاة، والبعض الآخر لسلطة المدعية العامة.

وقد شكلت بعد أن أصبحت رئيسا للمحكمة بقليل فريقا عاملا مؤلفا من ممثلين للدوائر، وقلم المحكمة، والادعاء، والدفاع، من أجل تحسين الكفاءة التي تحدد بها مواعيد المحاكمات. وطلبت إلى هذا الفريق أيضا أن يقوم ببعض إسقاطات دقيقة للوقت الذي يلزم لإتمام محاكماتنا استنادا إلى مجموعة من الافتراضات. واسمحوا لي بإعطائكم موجزا لتلك التقديرات، حسبما هي عليه اليوم.

يسرني أن أبلغكم بأن من المفروض أن نكمل في حدود المهلة المحددة في ٢٠٠٨ محاكمات جميع الأفراد الذين

هم قيد احتجاز المحكمة حاليا، بمن فيهم من أطلق سراحهم مؤقتا، سواء في ذلك الأفراد الذين بدأت محاكماتهم بالفعل أو الذين يمرون بإجراءات ما قبل المحاكمة. وهناك ٢٢ قضية في هاتين الفئتين.

وتشمل لوائح الاتهام المؤكدة بالفعل ١٧ فردا إضافيا مطلقي السراح. وسيحتاج الأمر إلى ١١ محاكمة للبت في قضايا هؤلاء الهاربين. وقد يكون ممكنا إتمام قضايا اثنين من الهاربين الثلاثة الذين وضعهم المجلس في أعلى مراتب الأولوية، وهما كاراجيتش وميلاديتش، قبل الموعد النهائي في ٢٠٠٨، على فرض أن يحاكما سويا ويوضعا رهن الاحتجاز في وقت مبكر بما يسمح بإجراء هذه المحاكمات الطويلة ضمن المواعيد المستهدفة التي حددها مجلس الأمن. بل إنه في حالة حدوث طفرة مفاجئة في عدد الاعترافات بارتكاب الجرائم، قد يكون من الممكن إتمام محاكمات عدد من الهاربين الآخرين الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام قبل الموعد المستهدف في ٢٠٠٨، غير أنه لن يمكن إتمامها جميعا بحلول ذلك الموعد. وربما تتطلب المحاكمة في قضايا جميع الهاربين بدون مزيد من الاعترافات إجراء محاكمات على الأقل حتى نهاية ٢٠٠٩.

ويتوقف تقديرنا في هذا البند على تنبؤات لا تتعلق بالطول المحتمل لمختلف المحاكمات فحسب، ولكنها تتعلق أيضا بتوقيت القبض على هؤلاء الهاربين وإحالتهم إلى لاهاي، وبعدد الاعترافات الواردة، وبعدد القضايا التي يتعين إحالتها إلى دائرة جرائم الحرب الجديدة في سراييفو. وكلما كان وصول الهاربين أسرع، كلما تحسنت فرص إلحاق قضاياهم بقضايا الأفراد الموجودين بالفعل في لاهاي، ومن ثم أمكن تفادي ما تتطلبه المحاكمات المنفصلة من وقت أطول وتكلفة أكبر. ولا يمكن بالطبع التنبؤ بعدد الذين سيعترفون من بين الهاربين الـ ١٧ من العدالة، ومن بين من يوجدون بالفعل رهن احتجاز المحكمة. ويمكن أن يخفف ورود عدد كبير من الاعترافات بالجرم تقديراتنا الحالية. ومجمل القول أنه كلما جرى تسليم الهاربين في وقت أسرع، وكلما ارتفع عدد الاعترافات بالذنب الواردة، أو كلما ازداد عدد القضايا التي يمكن إحالتها إلى سراييفو، تمكنا بشكل أسرع من إنجاز المحاكمات في هذه القضايا.

ويقع أول هذه الاعتبارات بطبيعة الحال، وهو تسليم الهاربين، خارج سيطرة المحكمة. وهو يتوقف فوق كل شيء على التعاون من جانب الدول اليوغوسلافية السابقة. وأضم صوتي إلى من سبقوني في حث هذا المجلس على الضغط على جميع الدول الأعضاء لكي تتعاون بشكل كامل وفوري مع المحكمة في أعمالها. وخلال زيارتي الأخيرة إلى بلغراد، كان من المشجع لي نشوء تفهم لضرورة التعاون مع المحكمة واستحسانه أيضا، ولكن ما زال يلزم عمل الكثير بشأن عمليات القبض على الهاربين، وسبل الحصول على الأدلة، وتيسير إدلاء الشهود بشهاداتهم، ولا سيما من المسؤولين الحاليين والسابقين.

وللمدعية العامة دور تؤديه في الاعتبار الثاني من هذه الاعتبارات، أي عدد الاعترافات بارتكاب الجرائم. أما الثالث، وهو عدد القضايا التي تحال إلى دائرة جرائم الحرب في سراييفو، فيتوقف على مدى سرعة تشغيل الدائرة.

وقد علمت مؤخرا من المدعية العامة أنها تعتزم تقديم ١٤ لائحة اتهام إضافية تقريبا، تشمل على وجه التقريب ٣٠ فردا إضافيا. ومع أن أربعا أو خمسا من اللوائح الجديدة ستتعلق بأفراد يمكن ربط قضاياهم بقضايا حالية، فإن ثمان أو تسعا منها ستحتاج إلى محاكمات منفصلة.

وإليكم المشكلة. كان واضحا أن مجلس الأمن بتحديده عام ٢٠٠٤ نهاية لولاية المدعية العامة في إجراء التحقيقات، كان يتوقع أن تأتي المدعية ببعض النتائج، بما في

ذلك إصدار لوائح اتهام جديدة. وقد يحدث بالفعل أن تستهدف لوائح الاتهام في المستقبل أشخاصا أعلى في المرتبة وأكثر مسؤولية من الأشخاص الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام في الماضي. ولكن من واجبي، وأنا أمثل أمام المجلس اليوم بوصفي رئيسا للمحكمة لتقديم تقرير لأول مرة عن أنشطة المحكمة بصفة عامة، أن ألتزم بالصراحة والشفافية المطلقة بشأن كيفية اتساق هذه القضايا، شأنها شأن القضايا الأخرى التي وصفتها قبل ذلك، مع البرنامج الزمني الذي وضعه المجلس. وهكذا، لا بد أن أبلغ المجلس بأنه استنادا إلى توقعاتنا الحالية لن يكون من الممكن إيجاد الوقت لأي من هذه اللوائح ضمن الإطار الزمني الذي حدده المجلس. وأقول هذا وأنا أدرك تماما أن من حق المدعية العامة وحدها انتقاء الأفراد الذين توجه الاتهام إليهم، ومع التسليم بأنه إذا توافرت للادعاء أدلة كافية لإعداد قضايا ذات وجاهة، فيجب علينا نحن القضاة أن نتحقق من هذه الأدلة.

ووفقا للنظام الأساسي وقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، ليس من صلاحية السلطة القضائية تقييم ما إذا كان الأشخاص الذين يمثلون موضوع كل واحدة من لوائح الاتهام الجديدة هذه مستوفين المعيار الذي وضعه هذا المجلس لأكبر القادة المشتبه في أنهم أكثر مسؤولية عن الجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ومن الواضح أن المسألة بين المجلس والمدعية العامة.

وتتمثل ولاية المحكمة في محاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت خلال الصراعات اليوغوسلافية. وفي القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، لم يفصح المجلس عن الأهداف التي يتعين تحقيقها خلال الأشهر الأخيرة لمهام المدعية العامة في مجال التحقيق. ومن الواضح، أن المدعية العامة بالتالي ستتقدم بلوائح اتهام إضافية، ستسبب لا محالة، وفقا لحساباتنا الحالية، تأخيرا إضافيا كبيرا في التواريخ المستهدفة في استراتيجية الاستكمال - ربما يصل إلى عامين بعد الوقت الذي ستستغرقه محاكمة الفارين الذين سُلموا إلى لاهاي. وبطبيعة الحال، حالما تنتهي المدعية العامة من مرحلة التحقيقات في عملها، سنكون في وضع أفضل بكثير لوضع التقديرات بثقة.

ومع ذلك، هناك أمر واحد لا بد أن يكون واضحا: وهو أنه حالما قدمت لوائح الاتهام وأكدها القضاة، يتعين أن تبدأ العملية القانونية، كما يتعين أن تأخذ مجراها وفقا للقانون الحاكم ومقتضيات الإجراءات القانونية الواجبة. والتطبيق الصارم للتواريخ المستهدفة في استراتيجية الاستكمال يجب ألا - أكرر، يجب ألا - ينجم عنه الإفلات من العقاب، لا سيما بالنسبة لأكبر القادة المشتبه في أنهم أكثر مسؤولية عن ارتكاب الجرائم الواقعة ضمن اختصاص المحكمة.

إنني أدرك أن بعض أعضاء المجلس يجدون هذه التقديرات واقعية. ولكن، حتى وأنا أعرب عن التزامي بعمل كل ما يمكن، من خلال الإصلاحات المستمرة للإجراءات وممارسات إدارة المحاكمات، بغية تحسين سرعة وفعالية إجراءاتنا، لا بد لي أيضا من أن أذكر المجلس بأنه لا يمكن في المحاكمات الجنائية اكتساب السرعة على حساب التضحية بمقتضيات الإجراءات القانونية الواجبة. وسيقاس إرث المحكمة ليس بنجاحها في الحكم على المسؤولين عن ارتكاب أكثر الجرائم الجسيمة الواقعة ضمن صلاحيتها فحسب، وإنما أيضا بما إذا قامت بذلك وفقا لأكثر معايير العدل صرامة.

ويقتضي ضمان الوفاء بتلك المعايير العمل الماهر، ليس من قضاتنا فحسب وإنما من موظفينا أيضا. وعلى وجه الخصوص، بينما يقترب استكمال عمل المحكمة، سيكون من العسير أكثر فأكثر الاحتفاظ بأكفأ الموظفين واجتذابهم، ما لم توفر فرص الترقية أو استمرار الخدمة في إطار الأمم

المتحدة. وإقرار اختصاصات جنائية إضافية يحدث ضغطا إضافيا في هذا الصدد. ويحدوني الأمل في أن يدرك أعضاء المجلس – وأعضاء الجمعية العامة – أهمية هذه المسألة وأن يدعموا اقتراحاتنا لمعالجتها.

لم تكن مهمة المحكمة محاكمة كل الذين ارتكبوا انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، وإنما محاكمة أكثر الناس مسؤولية عن ارتكاب الفظائع الكبيرة. ولن تستكمل تلك المهمة إلا إذا حاكمنا، على وجه الخصوص، ملاديتش وكاراديتش.

قبل عشرة أعوام، أنشأ مجلس الأمن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بهدف إنهاء الإفلات من العقاب على الفظائع الجماعية والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي. وخلال ذلك العقد، وبالدعم المستمر من هذا المجلس، أتاحت المحكمة للضحايا فرصة للوقوف على أن معاناتهم قد سجلت و، على الأقل إلى حد ما، أُثبتت. والمحاكمات التي أجرتها المحكمة بينت، بفضحها لنتائج الكراهية العرقية والدينية، وحشية الذين بنوا سلطتهم بتشجيع أتباعهم على اعتناق تلك الكراهية. وبالتالي فإن المحكمة أسهمت إسهاما أساسيا ودائما في تحقيق العدالة لشعوب يوغوسلافيا السابقة. كما أن فقه قضائنا سيوفر أساسا لكل المحاكم الجنائية الدولية ونموذجا للمحاكمات الوطنية التي تُجرى لمرتكبي الفظائع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي ميرون على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للقاضي موز، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

القاضي موز (تكلم بالانكليزية): انه لشرف عظيم لي أن أخاطب مجلس الأمن وأن أعرض التقرير السنوي الثامن للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهذا يوفر فرصة، أولا لتقييم النتائج التي تحققت حتى الآن؛ وثانيا، لعرض استراتيجية الاستكمال الخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، كما طلب المجلس في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)؛ وثالثا، لعرض الطلبين الأخيرين اللذين قدما إلى مجلس الأمن فيما يتعلق بالقضاة المخصصين.

أولا، أود أن أقول بضع كلمات عن النتائج التي حققت حتى الآن. ففي عام ٢٠٠٣، صدرت ثلاثة أحكام، تشمل أربعة متهمين. صدر الحكم الأول في شباط/فبراير، وأعقبه الحكمان الآخران في أيار/مايو، ومن المتوقع أن تصدر أربعة أحكام أخرى، تشمل ثمانية متهمين، بحلول نهاية العام، أو في وقت مبكر جدا من العام المقبل. وبذلك يبلغ العدد الإجمالي للأحكام الصادرة في الولاية الثانية تسعة أحكام، تشمل ١٤ متهما. وهذا يبين زيادة بنسبة ١٠٠ في المائة في عدد المتهمين الذين حوكموا خلال الولاية الثانية، في ظل رئاسة سلفي المميز، الرئيس بيلاري، مقارنة بالولاية الأولى، من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩. وهذا يعني أن المحكمة ستكون عما قريب أصدرت ١٥ حكما، تشمل ٢١ متهما، منذ بداية المحاكمات الأولى في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧.

وستستمر قضية بوتاري والقضية العسكرية، اللتان تشملان ستة متهمين وأربعة متهمين، على التوالي، في الولاية الثالثة. ويذكر أعضاء مجلس الأمن أنهم في القرار ١٤٨٢ (٢٠٠٣) قرروا ألا يطيلوا فترة خدمة القضاة غير المنتخبين فيما يتعلق بهاتين القضيتين. ويسرني أن أبلغكم بأننا تمكنا من حل المشاكل وأن تلك المحاكمات مستمرة ولم يتعين علينا أن نبدأ من جديد.

وفي محاكمة بوتاري، قرر القاضيان المتبقيان أن يستمرا مع قاض بديل، عملا بالقاعدة ١٥ (مكرر) المعدلة مؤخرا. ورُفضت الطعون ضد هذا القرار. وفي محاكمة القضية العسكرية، حُلت المشاكل بنقل المحاكمة إلى دائرة

أخرى للمحاكمات ذات تكوين جديد كليا. واتفقت الأطراف على أنه ينبغي الاستمرار في القضية. وهذا يرفع العدد الإجمالي للمتهمين الذين انتهت محاكماقم أو على وشك الانتهاء إلى ٣١ متهما.

وكان من الأولويات في بداية الولاية الثالثة بدء المحاكمات الجديدة في أقرب وقت ممكن. وفي ٢٧ تموز/يوليه، بدأت الدائرة الثالثة للمحاكمات محاكمة غاكمبيتسي، التي تشمل متهما واحدا، وخلال ١٥ يوما من المحاكمة، سمعت أقوال ١٤ شاهدا. وفي ١ أيلول/سبتمبر، بدأت الدائرة الأولى للمحاكمات قضية تتعلق بمتهم واحد، سمعت فيها أقوال ١٥ شاهدا خلال ١٢ يوما من المحاكمة. وأقفل الادعاء دعواه في المحاكمتين. وبالإضافة إلى هاتين القضيتين، اللتين يتهم في كل منهما متهم واحد، توجد قضيتان ضخمتان، يتهم في كل منهما أربعة متهمون، من المقرر أن تبدأ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام. ومن ثم، بنهاية ٢٠٠٣، ستكون قضايا ٤١ متهما قد اكتملت أو تكون جارية.

وبدء أربع محاكمات جديدة تتعلق بـ ١٠ متهمين خلال النصف الثاني من ٢٠٠٣ نتيجة مباشرة لقرار مجلس الأمن ١٤٣١ (٢٠٠٣)، الذي سمح بتكوين مجموعة مكونة من ١٨ من القضاة المخصصين لقضايا بعينها. وأول واحد منهم تولى وظيفته يوم ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، واستطعنا فورا أن نبدأ نظام مناوبة – نوبة صباحية ونوبة مسائية في دائرة واحدة. وسيصل القضاة المخصصون الثلاثة الآخرون إلى أروشا في غضون أسبوعين، حسب تعيينهم من قبل الأمين العام. وأولئك القضاة المخصصون الأربعة سيجلسون في أربع محاكمات. وأود أن أشكر مجلس الأمن على تيسير إحراز قدر أكبر من التقدم.

لكن العمل المطلوب إنجازه كثير وينتظر في الوقت الحاضر ٢٢ محتجزا المحاكمة. والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا شغوفة لبدء تلك القضايا في أسرع وقت ممكن. والحكم القانوني الذي يقضي بأن المحكمة قد تستخدم أربعة قضاة مخصصين فقط في وقت واحد يحد من قدرتنا بشكل خطير على بدء محاكمات جديدة. ولذلك، طلبت المحكمة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ من مجلس الأمن أن يزيد ذلك العدد من أربعة إلى تسعة. ولست بحاجة إلى التأكيد على أهمية هذا الإصلاح. وإذا ووفق على طلبنا، سيزيد عدد أقسام دوائر المحاكمة الدائمة من أربعة إلى ستة، وسوف تتمتع المحكمة، بهذا، بنفس القدرة القضائية لإجراء المحاكمات في محكمة أول درجة، كما كان الحال في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا منذ فترة طويلة.

وطلباتنا، التي تلقاها الأعضاء، تفسر الحاجة إلى تسعة قضاة مخصصين، وكيف أنهم سوف ييسرون عملنا، سواء فيما يتعلق بالمسار المزدوج، أو فيما يتعلق بما يسمى نظام التناوب. لكن دعوني أتناول ذلك بالتفصيل بعض الشيء.

وهناك قضايا مختلفة ستكون جاهزة للمحاكمة في ٢٠٠٤، لكن القضايا الأربع الضخمة – بوتاري، والحكومة الأولى، والحكومة الثانية، والجيش – ستستأثر بمعظم وقت القضاة الدائمين الثمانية القائمين بتلك المحاكمات حتى ٢٠٠٥. وسيوفر عدد إضافي من القضاة المتخصصين المرونة اللازمة للاستماع إلى محاكمات جديدة. وهناك ثلاثة أمثلة قد توضح هذه النقطة. المثال الأول، سيتيسر إنشاء قسم لدائرة المحاكمات يتكون من تسعة أعضاء دائمين وقاضيين متخصصين. والثاني، عندما يحدث توقف في واحدة من القضايا الضخمة، سيكون من الممكن إنشاء قسم بدائرة المحاكمة به واحد أو أكثر من القضاة الدائمين من تلك القضية يجلس مع القضاة المخصصين للاستماع إلى قضية أصغر. والثالث، بالسماح لواحد من القضاة في القضية الضخمة بالإشراف على العمل الذي يجري القيام به خارج

المحكمة في تلك القضية، بينما يجلس القاضيان الآخران في محاكمة صغيرة، قد تكفل دائرة المحاكمة تقدما متزايدا في القضية الضخمة في مرحلة المحاكمة. وهذا قد يخفض الوقت المطلوب لكتابة الحكم.

وهذه الأساليب يمكن استخدامها قريبا جدا. وكما يعرف الأعضاء، سبق للجمعية العامة أن انتخبت مجموعة من ١٨ قاضيا. وقد بين كثيرون منهم أن بإمكانهم الحضور إلى أروشا بعد إبلاغهم بوقت قصير. ولذلك، يمكن استخدام قضاة مخصصين إضافيين بمجرد إتاحة قاض دائم.

وفي هذا السياق، ينبغي ملاحظة أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وضعت أساليب لإنجاز القضايا التي يتهم فيها متهم واحد في حدود فترة زمنية محددة. وهي يستمع إليها في مكانين – واحد لقضية محاكمة، فيها عادة ما بين ١٥ إلى ٢٠ شاهدا، والأخرى لقضية دفاع، بها عادة عدد مماثل. ويمكن سماع كلتا القضيتين عندما يحدث توقف في إجراءات المحاكمات الضخمة.

والطلب الآخر المقدم من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا إلى مجلس الأمن يتعلق بزيادة قدرة القضاة المخصصين على القيام بأعمال ما قبل المحاكمة. وهنا أشير إلى رسالتنا المؤرخة ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. إن الإصلاح هام لكنه ينبغي ألا يكون مثيرا للخلافات في ضوء القرار المماثل ١٤٨١ (٢٠٠٣) بخصوص المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ولذلك لن أطرح الطلب شفويا هنا، ولكني سأشير إلى الأسباب المقدمة في رسالتنا. دعوني أذكر ببساطة أن التعديلين القانونيين أساسيان على حد سواء، للإكمال الحسن التوقيت لولاية المحكمة.

وهذا يؤدي بي إلى استراتيجية الإكمال. عند بداية الولاية الثالثة اعتبرت محكمة رواندا من الأولويات وضع استراتيجية إكمال. وأرسلت نسخة منقحة من تلك الوثيقة إلى مجلس الأمن يوم ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ويؤخذ في الاعتبار فيها قرار المجلس ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الذي دعا فيه المجلس المحكمتين المخصصتين إلى اتخاذ كل التدابير الممكنة لإنجاز أنشطة المحاكمة كلها في محكمة الدرجة الأولى بحلول نهاية ٢٠٠٨. وفي استراتيجية الإكمال، قدر أن محكمة رواندا بأربعة قضاة مخصصين، ستتمكن من إكمال كل المحاكمات الجارية، إلى جانب قضايا تشمل المحتجزين الإثني عشر الباقين، بحلول ٢٠٠٧. ولكن، بحلول ٢٠٠٨، سيكون من الممكن تقديم حوالي ثمانية متهمين آخرين فقط إلى العدالة من بين ١٦ متهما أطلق سراحهم و ٢٦ مشتبها فيهم لم يلق القبض عليهم. وهذه التصورات قد تحتاج إلى تنقيح وقد تتسبب بعض الظروف غير المتوقعة في حدوث تأخيرات. ولكن، بزيادة عدد القضاة المخصصين من أربعة إلى تسعة، ستكون المحكمة في وضع أفضل لإنهاء معظم المحاكمات مع حلول التاريخ المستهدف، بالرغم من التأخيرات غير المتوقعة.

وفي الوقت الراهن، يبلغ العدد الإجمالي للأفراد المقدمين فعلا أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا ٦٣؛ أي ٤١ قضية أنجزت أو جاري نظرها، و٢٢ متهما ينتظرون المحاكمة. وبتسعة قضاة مخصصين، ستتمكن محكمة رواندا من الاستماع إلى محاكمات عدد أكبر بحلول ٢٠٠٨. ويعتمد الكثير على عدد لوائح الاتهام التي ستصدر. وهذا يخضع لتصرف المدعي العام. لكن دعوني أقول إنني أعتبر أن من المستحيل الاستماع، في حدود التاريخ المستهدف، إلى المحاكمات التي تشمل ٤٢ فردا آخر، ١٦ متهما و ٢٦ مشتبها فيهم. وسيكون من المهام الهامة أن تركز محكمة رواندا على الزعماء وأن تجري لهم محاكمات أخرى، بينما تنقل القضايا المتعلقة بالمتهمين من المستويين الأوسط والأدنى إلى المحاكم الوطنية، كما يقتضيه القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

وقرر مجلس الأمن إنشاء منصب مدع عام مستقل لمحكمة رواندا. وأود أن أشكر المدعية العامة السابقة، السيدة كارلا ديل بونتي، على إسهامها الكبير في محكمة رواندا. وقد سرني جدا أن أرحب بالمدعي العام الجديد، السيد حسن جالو، عندما شغل منصبه في أروشا يوم ٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣. وأتطلع إلى الاستماع إليه اليوم.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، نفذ عدد من الإصلاحات رغبة في التعجيل بالأعمال. واسمحوا لي بأن أذكر بعضها: إنشاء ما يسمى لجنة المحاكمة الجديدة، التي تتألف من ممثلين من كل فروع المحكمة الثلاثة، ومهمتها تيسير بدء أربع محاكمات جديدة؛ وترجمة شفوية خلال المحاكمة من لغة كينيا رواندا إلى الإنكليزية والفرنسية في كل دوائر المحاكمة الثلاث؛ وتعديل المادة ١٥ مكررة، التي تمكن من مواصلة المحاكمة بقاض بديل عندما يمرض قاض أو يموت أو لا ينتخب. وكما ذكر، ذلك الحكم طبق بالفعل.

ومن بين الإصلاحات الأخرى وضع إجراءات لتيسير اتفاقات الإقرار في الحالات التي يعرب فيها المتهم عن نيته بالإقرار بالذنب. ومن الملاحظ الفرق بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا: حيث لم يقر سوى ٣ أشخاص بالذنب في محكمة رواندا، مقارنة بـ ١٦ شخصا في محكمة يوغوسلافيا.

إن إنشاء مجلس تنسيق مؤلف من رئيس المحكمة والمدعي العام ورئيس القلم، مثل إصلاحا هاما آخر. وقد أدى هذا المجلس الغرض الذي أنشئ من أجله، وسيعقد اجتماعات متواترة تجنبا لأية مشاكل في الاتصالات والتنسيق. ومن الواضح أن النواحي المتصلة باستراتيجية الإكمال ستبحث في أوقات متقاربة أثناء هذه الاجتماعات.

واسمحوا لي، في الختام، أن أذكر الاقتراحات التي قدمها فريق عامل لتسريع إجراءات ما قبل المحاكمة والتي ينظر فيها القضاة حاليا.

أنتقل الآن إلى العلاقة مع رواندا. يعلم المجلس أن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا واجهت صعوبات في وصول الشهود من رواندا في ٢٠٠٢. ويسعدني أن أبلّغ الآن بأن الحالة تحسنت. ومنذ أشهر تواتر وصول الشهود من كيغالي إلى أروشا. وتريد محكمة رواندا أن تحافظ على علاقة انسجام وأن تطور هذه العلاقة، مما سيسهل على المحكمة أن تساهم في المصالحة داخل رواندا. وقد أسعدنا كثيرا مؤخرا أن نستقبل مجموعتين من عشرة مسؤولين قضائيين روانديين، تتألف كل منهما من قضاة ومدعين عامين ومسؤولين من وزارة العدل. ونأمل أن يقوم ممثلون آخرون للمجتمع الرواندي بزيارة المحكمة في أروشا قريبا.

يحدوني الأمل أن يقدر مجلس الأمن النتائج المحققة حتى الآن. وستواصل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا تطوير أساليب عملها بغية زيادة كفاءتها. واسمحوا لي أن أختتم بياني بشكر أعضاء المجلس والأمين العام على استمرار دعمهم لعملنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي موز، على هذه الإحاطة الإعلامية، والآن أعطي الكلمة للسيدة ديل بونتي، المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا.

السيدة ديل بونتي (تكلمت بالانكليزية): إنني لممتنة لكم على إتاحة الفرصة لي مرة أخرى لمخاطبة المجلس. وبموجب القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، أنوي أن أشرح لكم خطتي لتنفيذ استراتيجية الإكمال للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. وفي هذا السياق، أود أن أركز أيضا على بعض الشروط الأساسية التي لا بد من تنفيذها من أجل

النجاح الكامل لاستراتيجية الإكمال، بما في ذلك التعاون الكامل مع دول يوغوسلافيا السابقة، وإحالة قضايا إلى القضاء المحلي.

قدم مجلس الأمن في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، توجيهات واضحة لمكتبي فيما يتعلق بالجدول الزمني لإجراء التحقيقات. وأستطيع أن أعلم المجلس بأن تدابير ضرورية يجري اتخاذها باستمرار لتأمين إكمال التحقيقات المتبقية بحلول عام ٢٠٠٤. وقد انعكس ذلك في مشروع ميزانيتنا المقدمة التي تقترح إجراء تخفيضات كبيرة في قسم التحقيقات خلال ٢٠٠٥. وإنني على ثقة بأن بقية كبار المسؤولين المشتبه في تحملهم أكبر مسؤولية عن الجرائم الواقعة في إطار صلاحية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا ستصدر لوائح الاتهام بحقهم قبل نهاية ٢٠٠٤.

وعقب المعلومات التي قدمها رئيس المحكمة، القاضي ميرون، إلى المجلس أود أن أطلع الأعضاء على بعض المعلومات عن طبيعة القضايا التي ما زالت قيد التحقيق. وبطبيعة الحال لن أتمكن من إعطاء تفاصيل دقيقة لأن ذلك يعد مساسا بعمليات التحقيق الجارية.

تجري التحقيقات الآن في ١٣ قضية متبقية، وفي تقديري أن مكتبي يجب أن يستكملها قبل أن تكون ولاية المجلس بالتحقيق التي أنيطت بمكتبي ومكاتب أسلافي قد استوفيت على نحو مسؤول. إنني أقوم باستمرار بمراجعة التحقيقات، وكما تبدو الأمور اليوم، من المحتمل أن هذه القضايا لن تسفر جميعها عن إصدار لوائح اتهام جديدة. وجميع هذه القضايا تتعلق بأفراد تحملوا أكبر المسؤوليات عن جرائم ارتكبت في يوغوسلافيا السابقة، وتتصل بمعظم أطراف الصراع، أثناء الفترة من ١٩٩١ إلى ٢٠٠١.

وحتى لو أدت جميع هذه التحقيقات إلى إصدار لوائح اتهام جديدة، فسوف تسفر عن ٩ محاكمات إضافية، لأن بعضها قد يدمج في محاكمات أخرى في المستقبل. وتشتمل هذه القضايا على ٣٠ مشتبها فيهم، وجميعهم مسؤولون على أعلى مستوى. وفي هذه المرحلة ليس ثمة آفاق محتملة لأن تحال هذه القضايا إلى محاكم محلية.

وبالإضافة إلى هذه التحقيقات ذات الأولوية القصوى، وعددها ١٣ قضية، أجرى مكتبي ١٧ تحقيقا إضافيا في قضايا كانت قد علقت في نهاية العام الماضي نتيجة لقراري بالتركيز فقط على قضايا الذين يتحملون أكبر المسؤوليات من بين مقترفي الجرائم. وقد اشتملت التحقيقات المعلقة على ٦٢ مشتبها فيهم لن توجه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا الاتهام إليهم. وأتوقع أن يتم تقديم هؤلاء إلى محاكم محلية لإجراء المزيد من التحقيقات والمقاضاة وفقا للتوزيع التالي: ١٢ قضية تضم ٤٨ مشتبها فيهم ستحال إلى البوسنة والهرسك؛ ثلاث قضايا تخص ٨ مشتبه فيهم ستحال إلى كرواتيا؛ وقضيتان تخصان ٦ مشتبه فيهم ستحالان إلى صربيا والجبل الأسود. إن الاهتمام الكبير من جانبنا ومن جانب المجتمع الدولي الذي أوليناه لإحالة القضايا إلى محاكم محلية، يعبر عن الحرص العام على عدم التسامح مع إمكانية الإفلات من العقاب.

تجري الآن ثلاث محاكمات أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا، وهي تضم أربعة متهمين. وهناك ١٨ قضية تخص ٢٧ متهما دخلت في مرحلة ما قبل المحاكمة. كما يوجد الآن ١٧ من الفارين الذين وجه لهم الاتهام، وإذا ما تم القبض عليهم وسلموا إلى المحكمة في وقت مناسب، فستكون هناك ١٠ محاكمات إضافية، بدون أخذ إمكانية الجمع مع قضايا أخرى أو احتمال إقرار متهمين بالذنب في الحسبان.

خلاصة القول بالنسبة لجميع هذه القضايا هي أن المحكمة قد تستكمل بحلول عام ٢٠٠٨ من ٤٠ إلى

٤٥ محاكمة، بما فيها المحكمات الجارية حاليا. وثمة احتمال كبير أن تنتهي بعض هذه القضايا بالإقرار بالذنب، بينما قد تحال قضايا أخرى إلى محاكم محلية في يوغوسلافيا السابقة. هذا هو الإطار العام لعدد المحاكمات المحتملة التي ستجريها المحكمة.

لقد استمع المجلس إلى التقرير الصائب والواقعي الذي عرضه الرئيس ميرون حول الجدول الزمني لاستراتيجية الإكمال. وأنا كما هو واضح، أتفق مع هذه التقديرات التي تمخضت عنها عملية تنسيق مثمرة وشفافة، شاركت فيها على نحو وثيق الأركان الثلاثة للمحكمة. ويلتزم مكتبي بالاستمرار في هذا الحوار مع رئيس المحكمة على نحو وثيق، لكي تتمكن المحكمة برمتها من أن تفي بالولاية الموكلة إليها والتي حددت في مختلف قرارات مجلس الأمن، خاصة القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) المؤرخ ٢٨ آب/ أغسطس.

والآن، وفقا للحسابات الأخيرة التي جرت مع رئيس القلم ورئيس المحكمة، لن يتسن مقاضاة جميع المشتبه فيهم ومن ستكون قد وجهت لهم الاتهامات من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا بنهاية ٢٠٠٤ في لاهاي قبل عام ٢٠٠٨. ولا بد لي من أخذ هذه المسألة مأخذ الجد. ولاستكمال الاستنتاجات التي خلص إليها الرئيس، سأطرح لنظر المجلس النهج المحتمل التالي.

قي نهاية العام القادم سيكون لدينا منظور محدد لما سيتبقى عمله. وستكون كل لوائح الاتهام المتبقية قد صدرت وغالبا ما ستكون قد أعلنت. وستكون المحكمة على علم بحالة القائمة الحالية للفارين، وكذلك عدد الفارين الإضافيين الذين قد تدرج أسماؤهم في القائمة نتيجة إصدار لوائح اتهام جديدة. وسيتضح على نحو أكبر أيضا أي القضايا ستكون نتيجتها الإقرار بالذنب. وبالتعاون الوثيق مع الرئيس، وبناء على التوجيه الصادر من مجلس الأمن، سيكون من الممكن بعد ذلك أن نقرر أي القضايا ينبغي محاكمتها في لاهاي وأي القضايا يمكن إحالتها ثانية بطريقة سليمة ومسؤولة إلى المحاكم المحلية وفقا للحكم الوارد في المادة ١١ مكرر من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الخاصة بالمحكمة. ومن بين الأسباب العديدة التي تؤيد هذا الخيار، أود أن أبرز التالي.

إن إحالة القضايا التي صدرت بشأنها لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغوسلافيا السابقة إلى المحاكم المحلية تعطي ضمانات أفضل لمحاكمة تلك القضايا بالفعل، بدلا من إحالة قضايا لم تصدر بشأنها لوائح اتهام، وستكون تلك هي الحالة إذا ما أوقفت جميع التحقيقات الآن. وبصفة أساسية، من شأنها تمكين المحكمة الجنائية الدولية من استخدام سلطتها العليا وإعادة القضايا إذا ما لوحظت عيوب خطيرة. ولن يكون ذلك ممكنا بالنسبة للقضايا التي لم توجّه بشأنها عرائض اتهام. وكما قلت من قبل، إن تحقيقاتي المتبقية تغطي المنطقة وتهم جميع أطراف الصراع الرئيسية. وبإتمام هذه التحقيقات، ستكون المحكمة الجنائية الدولية قد برهنت على أنها عملت بنزاهة صوب تحقيق العدالة والسلم والمصالحة في يوغوسلافيا السابقة. وأدعو المجلس بلطف إلى التفكير مليا في الاستنتاجات السياسية التي قد يتوصل إليها البعض إذا ما أجبرت على وقف التحقيقات في هذه المرحلة. ومن شأن هذا الاختيار أن يضمن نجاح المجتمع الدولي في صيانة المعايير العليا للعدالة الجنائية في عمليات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولا سيما تلك المتعلقة بإستقلال المدعي العام كما أشير إليها في المادة ١٦ من النظام الأساسي.

ولهذه الأسباب، أعتقد أنه يتعين علينا مواصلة السير على الطريق الذي أوضحه مجلس الأمن في آب/أغسطس الماضي، آخذين في الحسبان أنه، بحلول نهاية السنة المقبلة، سيتم إصدار لوائح الاتهام المتبقية. وفي تلك المرحلة، في بداية ٢٠٠٥ تماما، سنقوم، مع الرئيس، باستعراض الحالة لنحدد

ما هي القضايا التي ينبغي أن تظل في لاهاي وما هي القضايا التي يجب إحالتها إلى المحاكم المحلية. وهذا الحل يتوافق مع المبادئ التوجيهية التي قدمها المجلس في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) ومع التزامنا الثابت بإنهاء تحقيقاتنا بحلول عام ٢٠٠٤ والتواريخ اللاحقة لاستراتيجية إنجاز ولاية المحكمة. وسنواصل العمل بجهد صوب ذلك الهدف.

وفي هذه الأثناء، فيما يتعلق بالقضايا المتبقية في لاهاي، سأواصل العمل أيضا بشكل وثيق مع الرئيس ورئيس قلم المحكمة للتعرف على المناهج الأخرى لتحسين فعالية المحكمة، ولتقصير مدة المحاكمات، للاستفادة القصوى من استخدام قاعات المحكمة. ويعتمد هذا، وسوف يعتمد، بطبيعة الحال على مجلس الأمن ليوفر لنا الإطار الضروري الذي يمكننا من تنفيذ استراتيجية المحكمة لإنجاز مهامها، في الوقت الذي نحافظ فيه على ضروريات العدالة المستقلة والنزيهة. وفي هذا السياق، اسمحوا لي أن أشير باختصار شديد إلى قضيتين رئيسيتين تتعلقان مباشرة بنجاح استراتيجية إنجاز الولاية: التعاون الكامل من قبل دول يوغوسلافيا السابقة وتعزيز الإصلاحات ودعم المحاكم الوطنية.

إن التعاون الكامل من دول يوغوسلافيا السابقة أمر بالغ الأهمية للإسراع بعملية المحاكمة. وتيسير الوصول إلى الوثائق والشهود، فضلا عن إلقاء القبض ونقل الهاربين، لا يزال يمثل أهم مساهمة أساسية تقدمها هذه الدول لاستراتيجية الإنجاز. ومن واجبها القانوني الدولي أيضا أن تفعل ذلك. وإلحاقا بخطابي الذي أدليت به إلى مجلس الأمن في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، يؤسفني أن أضطر لأقول إن كرواتيا وصربيا والجبل الأسود وجمهورية صربسكا وطرف البوسنيين الكروات في الاتحاد الفدرالي في البوسنة والهرسك لم تُحرز لغاية الآن التعاون الكامل مع المحكمة.

وفيما يتعلق بكرواتيا، يمكنني أن أقول لكم إن معظم طلباتي للحكومة الكرواتية فيما يتعلق بالوصول إلى الوثائق والشهود تجري معالجتها الآن بجدية وبكفاءة مهنية. وتم مؤخرا التخلص من تراكم الطلبات المتعلقة بالمعايير القياسية الهامة. لكن المؤسف، أن تستغرق في المتوسط، معالجة طلب تقدم به مكتبي أكثر من سنة. ومن الجدير بالملاحظة أيضا أنه عندما يتعلق الأمر بمواعيد نهائية دولية هامة، وعندما تُسلط الأضواء على حالة التعاون، تتزايد سرعة وجودة الامتثال لطلباتي بطريقة ملفتة للنظر. ويحدوني الأمل - بل إني تلقيت تعهدات من الحكومة فيما يتعلق بهذه المسألة - في ألا تتعرض الطلبات الجديدة التي يتقدم بها مكتبي لتأخيرات زائدة عن الحد.

وفي نفس الوقت، تقع على عاتق السلطات الكرواتية المسؤولية عن الفشل في إلقاء القبض على الفريق أول أنتي غوتوفينا ونقله. وقدمت الحكومة الكرواتية مؤخرا تقارير لمكتب رئيس قلم المحكمة، بموجب المادة ٥٩ من نظام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، تتضمن توضيحات إضافية وتخلص إلى أن المتهم غوتوفينا خارج الأراضي الكرواتية. ومعظم المعلومات المقدمة في هذه التقارير كانت معروفة بالفعل وبالية. وفي اجتماعي هذا الأسبوع مع رئيس الوزراء راكان، تشاطرت معه المعلومات المتوفرة لديّ بشأن مكان وجود غوتوفينا، والتي حصلنا عليها من مصادر كثيرة، تفيد بوجود المتهم في كرواتيا. ولقد قدمت له تفاصيل بشأن الحماية التي يحصل عليها المتهم في كرواتيا من أشخاص داخل المؤسسات.

ولم تنكر السلطات الكرواتية - الرئيس ورئيس الوزراء - أمامي، أن المتهم يمكن أن يكون في كرواتيا، بالرغم من التصريحات العامة عن أنه قد يكون في بلد أوروبي. ولقد اتفقنا على العمل معا لتحديد موقعه وإلقاء القبض عليه، وحصلت على تأكيدات قوية من الحكومة في

هذا الصدد. ولكن إلى أن نرى نتائج ملموسة، إن التزامات كرواتيا بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، وعلى وجه الخصوص، الفقرة ٢، ستظل بحاجة إلى الوفاء بها.

وتعاوننا مع بلغراد لا يزال صعبا جدا ويطغى عليه الطابع السياسي بشدة سواء كان ذلك يتعلق بحالات إلقاء القبض أو نقل الهاربين أو الوصول إلى المعلومات ووثائق التنازل الخاصة بالشهود ذوي الرتب العالية. وما زلت أواجه مشاكل عصية فيما يتعلق بالوصول إلى الوثائق الرئيسية، وعلى وجه الخصوص تلك المحفوظة في أرشيفات مختلفة. ولقد أبديت تفهمي للشواغل الصربية فيما يتعلق بتدابير الحماية لبعض المواد، بل قدمت إلى الحكومة التزامي مكتوبا في قضية ميلوسفيتش. ومن المفهوم أن تدابير الحماية ينبغي أن تكون معقولة وألا تتضارب مع المصلحة العامة ومبدأ شفافية المحاكمات. ومن المؤسف أن الوثائق المطلوبة لم تبدأ في الوصول إلى مكتبي إلا في الأشهر الأخيرة، ولم تصل إلا نتيجة لأوامر إلزامية من المحكمة أصدرتها دائرة المحاكمة، ولم تأت نتيجة لطلباتي من أجل المساعدة أو المساهمة الطوعية.

واقترحت أيضا في شباط/فبراير من هذا العام إنشاء آلية لضمان الوصول بشكل مناسب إلى الوثائق الرئيسية المحفوظة في السجلات بالنسبة للموظفين التابعين لي، مع مراعاة الشواغل الحكومية المتعلقة بالسرية. لقد استغرق الرد، الذي لم يصل إلا الأسبوع الماضي، أكثر من سبعة شهور. وهو في الواقع اقتراح مضاد غير مقبول مطلقا، لأنه سيحرم معاونيي من الوصول إلى وثائق لفترة بأكملها من ١٩٩١ إلى نهاية ١٩٩٥، والتي تتطابق بطبيعة الحال مع فترة الحروب في كرواتيا والبوسنة والهرسك - جوهر ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وفي قضية محاكمة ميلوسفيتش وقضايا أخرى، أشعر بأن لدى السلطات رغبة في الاحتفاظ بمواد بالغة الأهمية يمكن أن تثبت تورط سلطات بلغراد آنذاك - النظام السابق - في الجرائم التي ارتكبت في البوسنة والهرسك. وعللت بلغراد ذلك بالشواغل الوطنية الأمنية فيما يتعلق بهذه المواد، ولكن في واقع الأمر أن هذا النهج سيحد من ويبطئ حصول المحكمة على أدلة حاسمة.

وهذا يتنافى مع مصالح العدالة والحقيقة وكذلك لا يساعد في استراتيجية الإنجاز التي ننتهجها. فعلى سبيل المثال ما زلنا نطالب منذ سنتين تقريبا بالملف الشخصي لراتكو ملاديتش، وبينما الملف ليس هو بالهارب إلا أننا لا نزال عاجزين عن الحصول عليه.

علاوة على ذلك، لا يزال يتعين على الشهود أن يمروا حتى الآن بعملية طويلة حيث يتعين الحصول على وثائق تنازل من السلطات. وتلك العملية التي لا توجد سوى في صربيا والجبل الأسود ثبت أنها في غاية البطء والصعوبة وأن لها أثرا ضارا واضحا على المحاكمات وعلى جهودنا للحد من طولها. وعلى سبيل المثال، حتى اليوم هنالك ما يزيد على ٦٠ طلبا للحصول على وثائق تنازل لا تزال عالقة.

كنت أنوي أن أتكلم عن بعض التحسن في تعاون بلغراد مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قبل زيارتي إلى بلغراد في الأسبوع الماضي ولكنني لا أستطيع أن أفعل ذلك الآن. ليس هناك التزام حقيقي بالتعاون أو استعداد لاتخاذ خطوات صعبة، نحتاج إليها بشدة، ليس من وجهة نظر المحكمة فحسب. إن السلطات تجمع على التشديد على ضرورة التعاون مع المحكمة؛ ومع ذلك، عندما يصل الأمر إلى اتخاذ قرارات صعبة أو إعطاء وثائق حساسة، فإننا نواجه عراقيل ومواقف سلبية.

ولدي ما يدعوني إلى الاعتقاد أن نصف الهاربين الـ ١٧، بمن فيهم راتكو ملاديتش، موجودون في صربيا والجبل الأسود. وتتفق السلطات معي الآن على أن ٧ من المتهمين على الأقل موجودون في صربيا. وقد قام مكتبي في مناسبات عدة هذا العام بإحالة معلومات دقيقة للغاية إلى السلطات الصربية متوقعا أن يؤدي ذلك إلى إلقاء القبض على الفارين. ولسوء الحظ حصلنا على أجوبة محدودة جدا بعد تمرير هذه المعلومات السرية لم تكن مقنعة.

وفيما يتعلق بالبوسنة والهرسك، فإن سلطات جمهورية صربسكا لم تكشف النقاب عن أي من المتهمين الفارين حتى اليوم أو إلقاء القبض عليه. ومعروف أن كراديتش يتنقل باستمرار بين جمهورية صربسكا والجبل الأسود. وبالإضافة إلى ذلك، لا يسعنا الحصول بالكامل على الوثائق الضرورية أو الوصول إلى الأفراد حيث يتم إخفاء عدد من المحفوظات المحددة ومحتوياتها بشكل واضح عن المحققين التابعين لي. ويبدو أن ثمة عناصر نافذة لا تزال موجودة في الشرطة والجيش في جمهورية صربسكا تعمل وبصورة نشطة على حماية ودعم هؤلاء الفارين والمتهمين بجرائم الحرب.

وختاما لتعليقاتي بشأن مستوى تعاون الدول والكيانات في يوغوسلافيا السابقة، لا بد لي من أن أشير إلى الحزب الكرواتي البوسني في اتحاد البوسنة والهرسك. فلسنوات عديدة لقي مكتبي تعاونا ضئيلا جدا من سلطات الكروات البوسنية يتعلق بقضايا عائدة إلى مرتكبي الجرائم من الكروات البوسنيين. والواقع أنه لا يوجد أي تعاون في هذه القضايا ولم تتخذ أي خطوات أو تبذل أي جهود للامتثال لطلبات المحكمة. وبالرغم من أن مكتبي قد حصل على بعض الدعم بشأن تحديد أمكنة بعض الشهود، إلا أنه لم يكن هناك أي تجاوب فيما يتعلق بطلب الوثائق ذات الصلة – وفي واقع الأمر واجهنا إنكارا ثابتا ومضللا حيال وجود مثل هذه المواد. ولا يزال يتعين القيام بالكثير من جانب الحزب الكرواتي البوسني في الاتحاد.

وأخيرا أشاطركم القلق من أن الموعد النهائي في عام ٢٠٠٤ الذي حددته استراتيجية الإنجاز قد يؤدي بدلا من الإسراع في التعاون إلى عكس ذلك، وتشجيع دول في المنطقة على الاستفادة من عامل الزمن لوضع مزيد من العراقيل أمام التعاون مع المحكمة.

وكما هو واضح، فإن غياب التعاون من جانب الدول المعنية يمكن أن يؤدي إلى تعريض استراتيجية الإنجاز إلى الخطر. وهناك تطور رئيسي آخر قد يؤثر على استراتيجية الإنجاز هو مقدرة بلدان يوغوسلافيا السابقة على محاكمة مرتكبي الجرائم غير الخطيرة بأنفسها، بمن في ذلك المشتبه فيهم أو المتهمون الذين تود المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إحالتهم إلى البوسنة والهرسك أو صربيا والجبل الأسود أو كرواتيا – ولن يكونوا مرتكبي جرائم غير خطيرة بل جرائم متوسطة الخطورة، وجرائم خطيرة.

إنني أشعر بالارتياح لسماعي أن مؤتمر المانحين من أجل دائرة جرائم الحرب في محكمة الدولة في البوسنة والهرسك سيتم عقده قريبا. ومكتبي بالطبع على استعداد للمساعدة في هذه العملية.

ولدى البحث في القضايا التي ينبغي إحالتها، فإن المشاكل الرئيسية التي تواجهنا هي غياب ترتيبات الحماية الكافية محليا للشهود وعدم وجود تشريعات في أي بلد في المنطقة تسمح باستخدام القرائن التي جمعتها المحكمة الدولية في المحاكم المحلية. ونحن نواجه الآن هذه الحالة في قضية سيتم إحالتها إلى البوسنة والهرسك. فالشهود الذين كانوا على استعداد للشهادة في لاهاي لا يرغبون في القيام بذلك أمام المحكمة المحلية. ولا يوجد لدى أي دولة من دول يوغوسلافيا السابقة التزام قانوني في تشريعاتها الوطنية للإقرار بالاتهامات

التي أصدرتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والأخذ بها، ولا سيما المحالين إلى المحاكم المحلية لمحاكمتهم. ويمكن قول الشيء نفسه بخصوص وضع غير المتهمين الذين أنوي إحالتهم إلى المحاكم المحلية مع ما جمعته من أدلة خلال عملية التحقيقات التي قمت بها.

والواضح أن هذا يشكل عقبة خطيرة أمام إحالة قضايا من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى القضاء المحلي، وآمل أن يساعد المجتمع الدولي في تقديم المدخلات الضرورية لإحداث التغييرات ذات الصلة في التشريعات المحلية.

ويبدو أن كلا من كرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود تدرك الحاجة إلى إجراء محاكمات محلية، وأن هذا الأمر يتطلب التزاما طويل المدى، وهو محمود جدا وضروري لتحقيق مصالحة حقيقية وسلم دائم. ومع ذلك، فإن أي توقعات واقعية بنجاح القضايا التي ستحال من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى المحاكم المحلية ليوغوسلافيا السابقة دون التعاون فيما بينها فيما يتعلق بالمساعدة القضائية الثنائية وتقديم الحماية للشهود والقرائن وأخيرا الاتفاقات المتبادلة على تسليم المتهمين، ستكون ضئيلة جدا.

دعوني أؤكد للمجلس مرة أخرى إصراري على تنفيذ الأهداف التي حددها مجلس الأمن. ومن أجل القيام بذلك فإنني سأستمر في العمل عن كثب مع الرئيس. ودعوني أكرر كذلك أنني ممتن لأعضاء المجلس على دعمهم وثقتهم. فذلك الدعم يبقى حيويا خاصة من أجل تشجيع الدول على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وتعزيز إنشاء قضاء محلي يمكن الاعتماد عليه في المنطقة. وفي نهاية المطاف فإننا سنستفيد جميعا إذا هيمنت العدالة وسيادة القانون والمصالحة في يوغوسلافيا السابقة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المدعية العامة ديل بونتي على إحاطتها الإعلامية المفعمة بالمعلومات، وأعطي الكلمة الآن للسيد جالو، المدعي في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): يشرفني بشكل خاص أولا قرار المجلس بتعييني مدعيا عاما للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وثانيا لدعوتكم إليّ لمخاطبة المجلس بالنسبة لخططنا المنوي تنفيذها بشأن استراتيجية المحكمة للإنجاز بشكل خاص، وتقديم تقرير عن عمل المحكمة بشكل عام. وسأسعى جاهدا إلى القيام بواجباتي كمدع عام، وأتطلع إلى تعاون كل الدول ودعم الأمم المتحدة في هذا الصدد.

منذ تعييني اجتمعتُ مع سلفي السيدة كارلا ديل بونتي حيث أطلعتني على المعلومات لديها، وأود أن أُثني عليها لمساهمتها الضخمة والقيّمة في تحسين فعالية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وبشكل أعم لقضية القضاء الجنائي الدولي. وقد أكد لي جميع ممثلي حكومة رواندا الذين التقيت بهم هنا في نيويورك وفي أروشا تعاون حكوماتهم مع المحكمة لتنفيذ ولايتها بشكل فعال. وأشعر بتشجيع كبير حيال هذه التأكيدات وأتطلع إلى تعاون مثمر معهم. واقترح الذهاب إلى رواندا عما قريب للتشاور مع تلك الحكومة.

ويسرني أيضا أن أخطر المجلس بأنني أقيم الآن في أروشا، مقر المحكمة، حيث ظللت أجري مناقشات مع رئيس المحكمة وأيضا مع رئيس قلم المحكمة، ومع نائب الرئيس، السيد بونغاني ماجولا، وسائر الموظفين.

وبينما أدخل المراحل الأولى من ولايتي، فإنني أدرك تماما التحديات التي أمامي. ولأسباب عدة – الكثير منها موثق جيدا – تتسم عملية العدالة الجنائية الدولية بصعوبة

شديدة. ولكنها عمليـة يمكن القيام بها بل يجب القيام بها إذا أردنا النجاح في تقليل الإفلات من العقاب، إن لم يكن القضاء عليه، ومنع الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي تخز ضمائرنا وتهدد السلام والعدالة والأمن.

وأعتقد أنه كانت هناك تجربة كبيرة تعلّمنا منها الكثير وينبغي الآن أن توفر أساسا ملائما للمرحلة القادمة والحيوية من ولاية المحكمة. وسينصب تركيزنا بثبات في هذه المرحلة على التنفيذ الملائم والفعال لاستراتيجية الإكمال. وفي ذلك الصدد، سأسترشد بالنظام الأساسي للمحكمة، خاصة فيما يتعلق باختيار الذين يتحملون المسؤولية الأكبر عن المأساة التي حدثت في رواندا لتقديمهم إلى المحاكمة. وبالمثل، فإن شواغل المجلس المعرب عنها، ضمن جملة أمور، في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، المتخذ في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٣، سترشد سياسة مكتب المدعي العام.

في الأشهر التالية، بينما تتواصل التحقيقات والمحاكمات – لا سيما في القضايا التي يتورط فيها كبار رجال الحكومة وقادة الجيش – سأبذل، بالتعاون مع موظفي مكتبي، جهدا كبيرا لاستعراض عبء العمل بغية تحديد التهم التي ينبغي المضي قُدما في نظرها وتلك التي ينبغي إحالتها إلى المحاكم الوطنية وكذلك التدابير التي يتعين اتخاذها للوفاء بالتاريخ المستهدف الذي حدده المجلس لإنهاء جميع التحقيقات وإكمال جميع إجراءات المحكمة الأولية وإنهاء عمل المحكمة مثلما هو وارد في القرار.

وقد وضعت بالفعل آليات لاستعراض قضايا المحتجزين من دون محاكمة حتى الآن، والمتهمين الستة عشر الذين وجّه إليهم الاتهام رسميا ولا يزالون هاربين والأشخاص البالغ عددهم ٢٦ قيد التحقيقات وأيضا ٤٠ متهما ينظر في تحويلهم إلى المحاكم الوطنية. ويهدف هذا الاستعراض إلى تحديد أرقام أكثر واقعية في غضون الأشهر القلية القادمة لا أتوقع أن أتجاوزها والتي قد لا يشملها بالفعل الحد الأقصى لاستراتيجية الإكمال المشار إليها في عبء عمل المحكمة.

وفيما يتعلق بالعمل قيد الإنجاز، تنظر دوائر المحاكمة الآن في أربع محاكمات بها ١٢ متهما. ولدينا ما يسمى بالقضية العسكرية الأولى المتهم فيها أربعة وقضية بوتاري المتهم فيها ستة وقضيتي غاكوبيتسي وندينداباهيزي اللتين في كل منهما متهم واحد.

وعلاوة على ذلك، تخطط المحكمة للبدء في محاكمتين إضافيتين في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ يحاكم في كل منهما أربعة من المتهمين، بعد أن يقدم مكتب المدعي العام التهم الأولى. وهذه القضايا هي ما يسمى بقضايا الحكومة التي سيجلس في قفص الاتهام أثناءها عدد كبير من الزعماء السياسيين على مستوى الوزارة الذين كانوا مسؤولين، ضمن جملة أمور، عن التخطيط لأعمال الإبادة الجماعية وعن تحريض آخرين على تنفيذ الأحداث المروعة لتلك المأساة. والمحاكمة العسكرية الأولى ومحاكمة بوتاري وقضايا الحكومة جميعها كبيرة وضخمة ومتهم في كل منها عدد كبير من الأشخاص وسيشهد في كل منها عدد كبير من الشهود. وهي الآن في المراحل الأولية نسبيا من النظر فيها.

وجميع هذه القضايا معقّدة وصعبة إلى حد كبير بطابعها وليس من السهل التنبؤ بالوقت الذي سيستغرقه كل منها. ولذلك، ليس من السهل القول كم سيظل كل منها قيد النظر. وليس لدينا خبرة سوى بالمحاكمات التي بها عدد كبير من المتهمين وعدد كبير من الشهود لكي نقدر الوقت المتوقع استغراقه. ومن واقع القضايا السابقة مثل محاكمة وسائط الإعلام التي استغرقت ثلاث سنوات، ومحاكمة سياناغوغو، يمكن التقدير وإن كان تقريبيا بأن محاكمة بوتاري ستستغرق أربع أو خمس سنوات على الأقل بينما

ستستغرق محاكمة القضية العسكرية الثانية قرابة عامين ونصف.

ومحاكمتا غوامبيتسي وندينداباهيزي صغيرتان نسبيا. وتخطط الدوائر ومكتب المدعي العام للانتهاء من الاستماع لجميع الأدلة والمرافعات الختامية في تلك القضيتين قبل نهاية ٢٠٠٣. وإذا حدث ذلك، ستستغرق كل محاكمة أقل من أربعة أشهر لاستكمال الاستماع إلى الأدلة.

ومن جانبنا، سنبذل في مكتب المدعي العام جهودا أكبر لاستعمال القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات الرامية إلى تقصير مدة المحاكمات. فعلى سبيل المثال، إن الوقت المطلوب لإدلاء الخبراء بشهاداتهم فيما يتعلق بأعمال الإبادة الجماعية قد قصر إلى حد كبير باللجوء إلى المادة ٩٤ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، التي تسمح بتقديم شهادات مكتوبة إلى الدوائر بدلا من أن تكون شهادات شفوية وذلك في ظل ظروف محددة. وسنعمل أيضا على استعراض قائمة الشهود باستمرار بغية تجنب الازدواجية وإضاعة وقت دوائر المحكمة. وسنبذل كذلك جهدا كبيرا لكفالة الالتزام الصارم من جانب جميع أفرقة المحاكم بالقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات بغية تخفيض عدد العرائض المقدمة التي تستغرق وقتا طويلا من عمل المحكمة. ويجري أيضا تنفيذ تدابير داخلية في المكتب لتعزيز رصد أعمال الادعاء العام والإشراف عليها فضلا عن تعزيز وجود شعور أكبر لدى الموظفين بإلحاح العمل.

وفيما يتعلق بالمتهمين الآخرين قيد الاحتجاز في أروشا، يعلن مكتب المدعي العام عن استعداده للشروع في الربع الأول من عام ٢٠٠٤ بإجراء المحاكمات المتعلقة بست قضايا تتناول تسعة من المتهمين. وثمة سبع قضايا أخرى تتناول متهما واحدا في كل منها، يمكن أن تكون جاهزة للمحاكمة في الربع الثاني من عام ٢٠٠٤. مع ذلك، ونظرا لمحدودية عدد الدوائر المتاحة لإجراء المحاكمات، لا أتوقع أن تجري محاكمة جميع القضايا التي ستكون جاهزة في الربعين الأول والثاني من عام ٢٠٠٤ خلال تلك المدة ما لم تحقق زيادة في عدد القضاة المخصصين للمحكمة – أربعة قضاة إلى تسعة في نفس الوقت، وما لم يجر تعديل النظام الأساسي لتوسيع نطاق صلاحية هؤلاء القضاة، حسبما يقترح رئيس المحكمة. ومن شأن تلك التدابير أن تمكِّن المحكمة من بدء المحاكمات خلال المدة المذكورة، وأحث على اتخاذ قرار في ذلك الاتجاه.

وتمشيا مع استراتيجية التركيز على محاكمة كبار الزعماء المشتبه في أنهم مسؤولون عن ارتكاب الجرائم التي تدخل في نطاق صلاحية المحكمة، بدأتُ أيضا بعملية مراجعة قضية كل متهم ينتظر المحاكمة، بغرض تقييم مستوى المسؤولية. وبالنسبة إلى الذين لا تنطبق عليهم المعايير، سيتخذ مكتب المدعي العام فورا خطوات لتقديم عرائض إلى الدوائر، وفقا للمادة ١١ مكررة من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يطلب فيها تعليق الاتهامات الرسمية الموجهة ضدهم وإحالة قضاياهم إلى محاكم أخرى. وسيقيِّم الاستعراض أيضا القوة النسبية التي تتصف بها كل قضية. وإذا كانت هناك قضية مشكوك كثيرا في احتمال كسبها، سيتعين اتخاذ قرار بسحب قرار الاتهام الرسمي أو الاتهامات الرسمية. ومن الممكن أن تقلل تلك العملية من عدد المنتظر محاكمتهم البالغ حاليا ٢١ شخصا. وعقب الاستعراض أزمع إعداد القضايا المتعلقة بالمحتجزين للمحاكمة قبل نهاية عام ٢٠٠٥.

وفيما يتعلق بالإقرار بالذنب – وهي المسألة التي تناولها جيدا رئيس محكمة يوغوسلافيا – نعمل الآن في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على اعتماد سياسة الباب المفتوح حيال صفقات الإقرار بالذنب، وبالنتيجة حيال ذلك. وهذا جزء مقبول من عملية العدالة الجنائية شريطة

التقيد التام بالقواعد المتعلقة بتوفير الحماية للمتهمين وبإجراء محاكمات نزيهة. وحينما يتم ذلك، أعتقد أن من الإنصاف بمكان الدخول في عمليات الإقرار بالذنب واحترام الإقرارات بالذنب الناجمة عن تلك الصفقات والاعتراف بها. وفي محكمة رواندا، لدينا بطبيعة الحال تجارب ماضية أسفرت عن إعاقة الإقرارات بالذنب أو اتفاقات بالإقرار بالذنب. بيد أننا نلتزم بإزالة العوامل التي منعت المحتجزين من عقد هذه الاتفاقات. وإذا تحقق أي نجاح في هذا الاتجاه، فإننا متأكدون من أنه سيؤدي إلى تخفيض عدد المحتجزين، الذين سيتعين في نهاية المطاف تقديمهم لمحاكمات كاملة وطويلة أمام دوائر المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

إضافة إلى ذلك، يوجد ٢٦ شخصا جديدا يستهدفهم التحقيق. وبالنسبة لهؤلاء الأشخاص المستهدفين، نحن نقوم مرة أخرى بعملية تقييم للأدلة التي جرى جمعها عن كل مشتبه به حتى الآن. وحيثما كانت الأدلة ضعيفة واحتمالات الحصول على أدلة جديدة ومعزِّزة للاتهام غير واردة، فإنه قد يتعين إقفال الملف وعدم إنفاق مزيد من الموارد أو الوقت عليه.

وإذا بينت الأدلة أن الشخص المستهدف ليس من بين أعلى القادة المتهمين الذين يتحملون أكبر المسؤوليات عن ارتكاب الجرائم الخاضعة لولاية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإنني أقترح اتخاذ التدابير الضرورية لعدم محاكمة هذا الشخص أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، واستطلاع إمكانيات تحويله إلى ولاية السلطات الوطنية.

وستشتمل هذه التدابير على إحالة الشخص إلى ولاية السلطات الوطنية. وإذا أخذنا في الحسبان حقيقة أن بعض المتهمين الذين يستهدفهم التحقيق قد لا يتسنى الوصول إليهم بسبب وفاتهم أو لأسباب أخرى، وأن بعض الذين سيلقى القبض عليهم قد توجّه إليهم التهم ويحاكمون جماعياً، فإنني أعتقد أن من المنطقي أن نفترض أن العدد النهائي للإدانات في هذه الفئة سيكون أقل من ٢٦ إدانة، وهو الرقم المتوقع حتى الآن.

ولذلك، فإن الآلية الهامة لنجاح تنفيذ استراتيجية الإنجاز تتمثل في أن تُحال إلى الولاية الوطنية القضايا التي لا يكون المتهم فيها من فئة الذين يتحملون المسؤولية الكبرى عن الفظائع التي ارتكبت، سواء أكان المتهم محتجزا بالفعل وينتظر المحاكمة أو مجرد شخص مستهدف للتحقيق. ولن تتسنى معرفة عدد الأشخاص الذين قد يتعين علينا أن نتعامل معهم على هذا النحو إلا بعد أن تنتهي عملية المراجعة التي يجرى تنفيذها الآن.

في هذا الصدد، تتمثل خطتي الفورية بعد إجراء المراجعة في الاتصال بالدول التي اعتقل فيها الأشخاص المحتجزون والتفاوض معها على تحويل المتهمين المعنيين إلى ولاياتها، حيثما كان ذلك مناسبا.

توجد فئة أخرى من القضايا تضم ٤٠ ملف قضية أُجري فيها تحقيق جزئي، ولكن لأنه اتضح من بداية مراحل التحقيق أن هؤلاء الأشخاص يتحملون مستوى متدنياً من المسؤولية، تقرر بالفعل تحويلهم إلى ولايات السلطات الوطنية. ونحن نعتزم مراجعة هذه الملفات بغية تحديد إمكانية نجاح كل قضية قبل وضع الخطط النهائية للتحويل. وسيجري شطب القضايا التي من الواضح أنه لا حظ لها في النجاح، لأن تسليمهم لولايات السلطات الوطنية لا يخدم أي غرض.

بالنسبة لبقية القضايا، أعتزم التفاوض مع الدول، بما فيها حكومة رواندا، حول تحويل ملفات هذه القضايا إلى ولايات السلطة الوطنية ذات الصلة. ونظراً لأن التحقيقات لم تكتمل بالنسبة للعديد من هذه القضايا، فإنني مقتنع بأن الدول التي ستقبل تسلّم هذه الملفات، بما فيها حكومة

رواندا، ستحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي ومساعدة الأمم المتحدة لاستكمال عمليات الاستجواب وإجراء المحاكمات تحت إشراف المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي ستظل تتحمل المسؤولية الرئيسية عن هذه القضايا.

يتضح مما قلته أنه وإن كانت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا قد وضعت استراتيجية إنجاز مدروسة جيدا وتلبي طلب المجلس، فإن الصورة الكاملة لعبء العمل ستصبح أكثر وضوحا في الشهور القليلة القادمة، وربما قبل نهاية هذا العام.

يظل تعاون الدول عاملا حاسما لكي تتوج هذه الاستراتيجية بالنجاح. فلا يزال عدة مدانين من ذوي الرتب العسكرية العالية والمراكز السياسية الرفيعة مطلقي السراح. سنواصل البحث عنهم والتفاوض مع الدول التي يقيمون فيها لتسليمهم إلى المحكمة أو محاكمتهم من قبل الدولة المضيفة. وتسليم المزيد من هؤلاء المتهمين الرفيعي المستوى إلى المحكمة قد يقتضي أيضا أن يقوم مكتب المدعي العام والمحكمة كلها بإعادة تقييم أولوياتهما بالنسبة للأشخاص المستهدفين للمحاكمة.

يقوم تخطيطنا على افتراض أننا سنحصل على أكمل تعاون من جميع الدول، لا سيما الدول التي يوجد الفارون تحت ولايتها. فسياسة تحويل القضايا المناسبة إلى ولايات السلطات الوطنية لتمكين المحكمة من البت في القضايا الكبرى لن يكتب لها النجاح إلا إذا تعاونت الدول المستعدة والقادرة على إقامة العدالة في ظروف تتوفر فيها المبادئ القانونية والمحاكمة العادلة. وينبغي أن تقدم المساعدة إلى الدول المستعدة، ولكن ضعف الإمكانيات يعوق عملها، لتتمكن من الوفاء بالتزاماتها. وتتطلع المحكمة في كل هذه المسائل إلى تعاون جميع الدول، وفي نهاية المطاف إلى دعم مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر المدعي العام جالو على إحاطته المفيدة.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية):أود أولا أن أشكر القاضي ميرون والقاضي موز والمدعية العامة كارلا ديل بونتي والمدعي العام جالو على الإحاطات الإعلامية المثيرة للإعجاب والشاملة التي قدموها لنا.

اسمحوا لي أن أبدي ملاحظة واحدة وأن أسأل سؤالين اثنين. تتعلق الملاحظة بالصورة الأعم للمؤسسات القضائية المتاحة لنا الآن على صعيد دولي؛ إذ توجد الآن في ميدان العدالة الجنائية مؤسسات من أنواع شتى. أولاً، المحاكم المخصصة، مثل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

ثانيا، توجد محاكم مختلطة، كما هو الحال في سيراليون وربما قريباً في كمبوديا. ثالثا، توجد محاكم أو دوائر وطنية تتلقى مساعدة دولية، مثل المحاكم التي اقتُرحت للبوسنة، وأخيرا، المحكمة الجنائية الدولية طبعا.

كانت المحاكم المخصصة سوابق هامة، وكانت الخيار المعقول الوحيد في الوقت الذي أنشئت فيه. والآن تواجهنا معضلة. إذ ليس من الواضح ما إذا كانت هاتان المحكمتان ستتمكنان من إنهاء أعمالهما في الوقت المحدد في استراتيجيتيهما. وفي نفس الوقت، ندرك بصورة متزايدة أن هاتين المحكمتين مكلفتان جداً. فتكاليف تشغيل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ستبلغ بليون دولار لمحاكمة عدد محدود من الأفراد.

ماذا يعني هذا؟ بديهي أن علينا أن نتمسك بالمحكمتين المخصصتين وأن نتأكد من أنه يجري التقيد قدر الإمكان باستراتيجيتي الإنجاز. وهذا قد يعني أننا نحتاج إلى، أولا، مزيد من القضاة المخصصين؛ وثانيا، مزيد من المرونة في استخدام القضاة المخصصين؛ وثالثا، زيادة الضغط

للتعاون مع المحكمة. نشعر أن من العار أن ملاديتش وكاراديتش وغوتوفينا لا يزالون مطلقي السراح.

دعونا ننظر أيضا إلى الصورة الأعم، حيث تتوفر لنا مختلف الخيارات. ينبغي أن نشجع تحويل القضايا إلى القضاء الوطني حيثما تتوفر ضمانات كافية لمراعاة المعايير القضائية والمحاكمة العادلة، وينبغي أن يتناول المجلس الاقتراح الذي قدمناه هنا مؤخراً. ويشتمل هذا الاقتراح على أربعة عناصر. أولا، ينبغي أن ينظر المجلس نظرة واقعية إلى مختلف النظم القضائية الدولية والوطنية.

ثانيا، ينبغي أن يشجع المجلس مختلف الجهات الفاعلة في ميدان العدالة الدولية على إثراء نظمها وعلى تبادل المعلومات والخبرات والأفراد. ثالثا، ينبغي أن ينشئ المجلس فريق خبراء لفحص أداء مختلف الجهات الفاعلة، مما يخدم أيضاً غرض فحص ميزاهما النسبية. رابعا، ينبغي أن يأخذ المجلس في الحسبان في خططه المستقبلية أن بوسعنا أن نُدخل في الحسبان المحكمة الجنائية الدولية.

فعلى سبيل المثال، إذا لم يلق القبض على السيد ملاديتش حتى عام ٢٠٠٧، أي قبل سنة واحدة فقط من التاريخ الذي يفترض أن تنهي فيه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة محاكماهما، لماذا سيتعين علينا أن نمدد ولاية المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بكل ما ينطوي عليه التمديد من تكاليف، إذا كنا نستطيع إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية بأقل من نصف التكاليف؟

بعد هذه الملاحظات العامة، أود أن أوجه سؤالين إلى الذين تكلموا اليوم. من شأن إنشاء دائرة خاصة بجرائم الحرب في محكمة دولة البوسنة أن يسهم في تخفيف الضغط على جدول أعمال المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهذا مهم بالنسبة للامتثال لاستراتيجية الإنجاز. وهذه الاستراتيجية مفيدة أيضا في محاكمات أخرى.

وسؤالي الأول للرئيس ميرون والمدعية العامة كارلا ديل بونتي، يتعلق بفرص القيام بعملية مماثلة في كرواتيا وفي صربيا والجبل الأسود لنقل ملفات القضايا من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلى محاكم وطنية متخصصة في هذين البلدين. أما سؤالي الثاني، فهو موجه للرئيس موز والمدعي العام جالو. وفقا للتقارير، أحال المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا ٤٠ قضية رواندية إلى السلطات القضائية الرواندية. وفيما يتجاوز ذلك، هل يمكن تصور إمكانية القيام بعملية أوسع لنقل القضايا من محكمة رواندا إلى المحاكم الرواندية الوطنية؟

السيد أغيلار سنسر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): مثلما فعل وفد ألمانيا، أود أنا أيضا أن أعرب عن خالص شكرنا لرئيسي المحكمتين الدوليتين ليوغوسلافيا ورواندا – القاضي تيودور ميرون والقاضي إريك موز – على بيانيهما المستفيضين اللذين قدماهما إلى مجلس الأمن عن أعمال محكمتيهما. وقد وفرا لنا بذلك معلومات مفيدة وضرورية نستشف منها أن هاتين المؤسستين القضائيتين تعملان بكفاءة وتفان لتحقيق العدالة الجنائية ووضع حد للإفلات من العقاب. وندرك أيضا الصعوبات التي يواجهاها في السعي إلى إنجاز قضاياهما بشكل مرضٍ. وسننظر في توصياهما المقدمة إلى المجلس لتعزيز قدرهما على أداء عملهما في المرحلة التي تبدأ الآن.

وأود أيضا أن أرحب ترحيبا حارا بالسيد حسن بوبكر جالو، الذي عين مؤخرا في منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ووفدي يتمنى له كل التوفيق في عمله، ونعرب عن ثقتنا فيه. ونود كذلك أن نهنئ السيدة كارلا ديل بونتي على ما أنجزته من عمل بكفاءة واستقلالية خلال شغلها منصب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وأن نعرب مرة أخرى عن ثقتنا في

حسن أدائها لعملها القائم بوصفها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لإبداء بعض الملاحظات وطرح بعض الأسئلة. أود، أولا، أن أتناول المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

لقد شددت المكسيك في مناسبات سابقة على أن التعاون الكامل من جانب جميع الدول مع تلك المحكمة أمر أساسي لتحقيق الأهداف المبينة في استراتيجية الإنجاز، والأهداف النهائية التي من أجلها أنشئت المحكمة، أي صون السلم والأمن في المنطقة، وتحقيق المصالحة الوطنية ووضع حد للإفلات من العقاب. وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود المبذولة والتقدم المحرز من خلال تعاون دول البلقان في إلقاء القبض على الأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمة الاتهامات. ولكن، كما يلاحظ قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) ذاته، يجب ألا يغيب عن بالنا أن على الدول التي أشار إليها القرار أن تقدم المزيد من التعاون والمساعدة للمحكمة كيما يمثل أمامها جميع الأشخاص المتهمين، بمن فيهم الأشخاص المذكورون في القرار تحديدا. ويهم بلادي أن تشدد على أنه ينبغي ألا يعرقل أي شيء على الإطلاق قدرة المحكمة على ممارسة سلطاتها. وينبغي ألا توضع أي عراقيل أمام مثول المتهمين أمام المحكمة، مع التعاون الكامل من جانب الدول المعنية.

وبالأمس، رحبنا بحضور اللورد أشدون والقاضي ميرون في هذه القاعة، إذ قدما لنا معلومات عن إنشاء دائرة خاصة داخل محكمة الدولة في البوسنة والهرسك لتتصدى على وجه التحديد للانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي. ومما لا شك فيه أن ذلك يمثل خطوة هامة نحو التنفيذ الكامل لاستراتيجية الإنجاز.

أما فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فيود وفدي بصورة خاصة أن يشكر الرئيس إريك موز على الصورة المشجعة التي قدمها لنا عن التقدم الملموس المحرز فيما يتصل بكفاءة المحكمة في أداء وظائفها القضائية والإدارية. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل النظر باهتمام في الطلب الذي قدمه الرئيس موز للإذن له باستخدام ٩ قضاة مخصصين في أي وقت. ونعتقد أن ذلك سيسهم في التنفيذ السليم لاستراتيجية الإنجاز. كما أن ذلك سيتيح للتحقيقات التي بدأتها السيدة ديل بونتي أن تؤدي إلى تقديم الأشخاص المسؤولين للمحاكمة في ظل مكتب المدعي العام الجديد.

وأود أن أوجه للرئيس جالو بعض الأسئلة بشأن استراتيجية الإنجاز. إن وفدي يعي أن السيدة ديل بونتي بدأت التحقيقات المتعلقة بالجيش الوطني الرواندي. والقرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) ذاته وجه نداء إلى الدول كافة للتعاون مع المحكمة في تلك التحقيقات. وفي استراتيجية الإنجاز، التي وضعتها المحكمة مؤخرا، ليس من الواضح تماما، في رأي وفدي، الخطوات التي يتعين على مكتب المدعي العام أن يتخذها لمواصلة التحقيقات التي شُرِعَ فيها بشأن عناصر الجيش الوطني الرواندي. ومع أننا ندرك الحاجة إلى إجراء بعض التخفيضات في قائمة الأشخاص المتهمين، كما أُوضح هنا، إلاَّ أن ذلك ينبغي ألا يكون على حساب التحقيقات التي بدأتها المدعية العامة السابقة، لأن ذلك سيؤدي إلى تهيئة مناخ من الإفلات من العقاب. ولذا، يود وفدي أن يعرف من السيد جالو كيف يعتزم مواصلة تلك التحقيقات، وكيف سينعكس ذلك على نحو ملائم في استراتيجية الإنجاز. وبالمثل، نود أن نعرف ما هي الخطوات التي ستتخذ كيما تكلل تلك التحقيقات بمحاكمة الأشخاص المعنيين.

وإذ نطرح تلك الأسئلة، فإن وفدي يعي أن الغرض من استراتيجية الإنجاز هو التركيز على التحقيقات ومحاكمة

أولئك الذين يتحملون أكبر قسط من المسؤولية عن الجرائم التي تندرج ضمن الاختصاص القانوني للمحكمة، أي الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وانتهاك القانون الإنساني الدولي. ولكننا نعتقد أنه لن تكون هناك إمكانية للمصالحة الوطنية في رواندا إذا ازدهر الإفلات من العقاب أو لم يعامل جميع مرتكبي الجرائم نفس المعاملة. ولهذا، ثمة حاجة إلى الاستقلالية والمساواة في المعاملة.

أخيرا، نعتقد أن استراتيجية الإنجاز قد أبرزت أهمية النظم القضائية الوطنية وطابعها التكاملي. ونؤيد الآراء التي أعرب عنها هنا القاضيان والمدعيان العامان، من ضرورة الاطلاع الكامل تماما على القضايا حتى يمكن أن تنقل إلى المحاكم الوطنية القضايا الملائمة فعلا لمثل تلك المعاملة، حسب ملابسات القضية وحيثياتها. ومع ذلك، نعتقد أن تعزيز قدرة المحاكم الوطنية أمر أساسي حتى تتمكن البلدان بالفعل من النهوض بمهامها. ونعتقد أيضا أنه لا بد من توفير الموارد والقدرات الضرورية في فترات ما بعد الصراع بغية بناء المؤسسات وإنشاء وتعزيز نظم قضائية مستقلة ونزيهة.

وقد ناقشنا منذ بضعة أيام في هذه القاعة، بمبادرة من المملكة المتحدة، دور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالعدالة وسيادة القانون. ونرى أن المناقشة كانت مفيدة للغاية في مساعدتنا على إدراك أهمية العمل الذي تضطلع به منظمتنا في تشجيع النظم القضائية الوطنية وتعزيزها في حالات ما بعد انتهاء الصراعات.

السيد دلاسابليير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الرئيس ميرون، والرئيس موز، والسيدة ديل بونتي والسيد جالو على بياناتهم، التي أصغى إليها وفدي بإمعان بالغ. ونحن مرة أخرى نؤكد مجددا دعم بلدي لكلا المحكمتين.

وقد تابع الوفد الفرنسي، شأنه شأن المتحدثين السابقين، عن كثب تنفيذ استراتيجية الإنجاز على النحو الذي أعدته المحكمتان وأبدى مجلسنا تأييده له آخر مرة في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣). ومن الواضح بالطبع أن من الأهمية بمكان لجميع الجهات الفاعلة التي يتعلق بها الأمر، أي أجهزة المحكمتين، والقضاة، والمدعون العامون، والمسجلون، وفوق كل شيء الدول في المناطق المعنية، أن تحشد قواها فيما يتعلق بعمليات الاعتقال والإحالة والتعاون والشهود والأدلة. ويجب أن يساعد المجتمع الدولي الولايات الوطنية المختصة ويدعمها في تخليص هذه المسائل من الطابع المحلي.

ولديّ سؤالان موجزان أضيفهما إلى الأسئلة التي سبق طرحها، وهما موجهان إلى الرئيس ميرون والرئيس موزيه. وأود أن أسألهما عما إذا كانا قد خططا أو يعكفان على التخطيط لقيام آليات محددة بصفة منتظمة بمتابعة الكيفية التي تنفذ بها استراتيجية الإنجاز على وجه التفصيل. وهل يعتزمان، بصفة خاصة، تحديد معايير إنذار من أجل التعامل مع أي صعوبات قد تنشأ؟

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها الخاص للبيانات التي استمعنا إليها من فورنا. وأتوجه بالشكر للمتكلمين على العمل الذي يؤدونه.

وأود إن أذنتم لي أن أعرب عن تقدير خاص لكارلا ديل بونتي على العمل الذي تقوم به، وما أدته وما ستؤديه الآن، مع التركيز الخاص على الحالة في يوغوسلافيا السابقة. وأشكر السيد جالو على عرضه، الذي برهن به على جدارته كخلف لها.

وإحضار مجرمي الحرب للمثول أمام العدالة عنصر لا غنى عنه في حالات ما بعد انتهاء الصراع وعنصر أساسي في إقرار سيادة القانون، التي هي شرط مسبق لقيام دول

ديمقراطية تنعم بالسلام والاستقرار. غير أن هناك أيضا توازنا مع المصالحة، ومع تطور المجتمع ضمن نطاق البلد الناشئ. ويتعين أن يدرج ذلك أيضا ضمن المعادلة.

والالتزام الواقع على عاتقنا، بوصفنا ممثلي المجتمع الدولي، وعلى عاتق مؤسساتنا جلي للعيان. فعلينا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا لتسليم المتهمين إلى المحكمتين ولتقديم كل دعم ممكن للمدعين العامين. وفي يوغوسلافيا السابقة، أعلم أن القوات البريطانية اشتركت في القبض على أكثر من ثلث المتهمين الذين تم نقلهم إلى لاهاي. وفي يوغوسلافيا السابقة، يبرز ثلاثة أفراد حتى بين عتاة المجرمين، في سجلات تاريخ أليم للغاية. ويجدر أن يؤتى بكاراديتش وملاديتش وغوتوفينا إلى لاهاي بأسرع ما يمكن. وقد تمتع هؤلاء الأفراد في الماضي بالحماية من قِبل بعض الأشخاص، لا أعرف من هم على وجه التحديد، ولكن من بينهم بالتأكيد بعض أجهزة الدولة في البلدان المعنية. وترجو المملكة المتحدة رجاء شديداً أن يكون الأمر لم يعد كذلك الآن.

وبغض النظر عن الالتزامات القانونية والأدبية، فلدى المجتمع الدولي والمنظمات الدولية من قبيل الاتحاد الأوروبي سياسات تحمّل المسؤولية مباشرة للبلدان والسلطات التي تتقاعس عن اتخاذ أي إجراء ممكن إزاء أولئك الأفراد، وأسوأ من ذلك، التي توفر الحماية لهم. ولعلنا جميعاً قد لاحظنا بعناية شديدة كلمات السيدة ديل بونتي في تقريرها حين وصفت درجة التعاون التي تلقاها والتي لقيتها من السلطات في كرواتيا وجمهورية صربسكا وصربيا والجبل الأسود. ويتعين أن يدرك المعنيون في المنطقة أساساً وأن يقبلوا أن وضع هؤلاء الأفراد كهاربين لا يزال يشكل عقبة كبرى تعترض المرحلة النهائية للإصلاح والمصالحة في أرجاء المنطقة.

أما لوائح الاتهام وإدارة القضايا فهي من اختصاص المحاكم والمدعين العامين. ومع ذلك أرى أني سأرحب بإيضاح لملاحظات القاضي ميرون أن تقرير ما إذا كان موضوع الاتهام يفي بالمعايير الموضوعة من قبل المجلس أمر يرجع إلى المجلس والمدعية العامة. وأظن أني قد اقتبست ملاحظاته حرفياً تقريباً. ولكن من الواضح أن من واجب مجلس الأمن تشجيع الدول على دعم أعمال المحكمتين وكفالة إيجاد الوسائل اللازمة للعمل الضروري الذي يعين القيام به وضمان مثول المتهمين بأخطر التهم أمام المحكمة.

ومن ثم فإن لمجلس الأمن حق مشروع في أن يعلق على الإطار الاستراتيجي للمحاكم الدولية، والتوازن بين المصالحة والعدالة، والدور الناشئ الذي تضطلع به المحاكم الوطنية وهي تتسلم المسؤولية تدريجياً من المحكمتين. وقد يحدد استراتيجية إنجاز للمحكمتين، بل ويعلق على الكفاءة التي تتم بها إقامة العدل.

أظن أننا جميعاً قد لاحظنا التزام السيدة ديل بونتي المستمر بإكمال التحقيقات ووقف إصدار لوائح اتهام بعد عام ٢٠٠٤، والتركيز على أخطر المجرمين. ولكننا أيضاً سمعنا بيان القاضي ميرون الواضح، والذي رأيته منصفاً جداً، عما ينطوي عليه برنامج لوائح الاتهام الإضافية التي يبلغ عددها ١٤ أو نحو ذلك. وأرحب أيضاً بالتأكيد على أنه يجب التصدي لضرورة الإصلاح في كلا المحكمتين، على أن تجري الموازنة بينها بوضوح وبين البعد الذي لا غنى عنه المتعلق بمراعاة الأصول القانونية والإنصاف.

والاستنتاج الذي أخلص إليه يتمثل في أننا ينبغي أن نسعى لتحقيق العدالة بقوة متجددة. وينبغي أن نرمي إلى إتمام العمل في نفس الوقت ضمن الجدول الزمني المقترح. وسيكون دور الدوائر المحلية في محاكمة جرائم الحرب حيويا، كما ينبغي أن نقدم إليها كل المساعدة، ليس فقط لأنها

ستساعد على تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز فحسب، وإنما لأن العدالة التي توفرها تلك المحاكم ستكون علامة على عملية سياسية ناضجة، في البوسنة والهرسك وفي رواندا على حد سواء، وبذلك قد تكون أكثر قبولا على الصعيد المحلي.

ولا أعتقد أن ما سمعناه سيقتضي تغييرا في الاستراتيجية بقدر ما سيقتضي تكثيفا للجهود وأكمل تعاون في الممارسة بين المحكمتين نفسيهما وبين المحكمتين والدول. ولأن مجلس الأمن سيبقي المسألة قيد نظره، فإنه ينبغي لنا أن نزن وأن نتذكر الكلمات الحكيمة للقاضي ميرون عن الحاجة إلى استكمال العملية فيما يتعلق بأخطر الجرائم وأن نقوم بذلك بطريقة تتوافق مع الإجراءات القانونية الواجبة.

إن لدي المملكة المتحدة عددا من النقاط المفصّلة. وقد حاولت في ملاحظاتي أن أتناول مسألة الاستراتيجية العامة، ولكن في المناقشة المستمرة في الأفرقة العاملة سيطرح زملائي نقاطا أخرى.

السيد كاريف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشارك زملائي في الإعراب عن الشكر لرئيسي المحكمتين والمدعيين العامين على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة للغاية والمفصّلة. كما أود أن أدلي بعدة تعليقات وأن أوجِّه سؤالا، كما فعل المتكلمون السابقون.

لقد اضطلعت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، دون شك، بدور هام في إنشاء سلطة قضائية حديثة ومستقلة. وبطبيعة الحال، لم يكن من الممكن السير على ذلك الطريق الطويل جدا دون مواجهة مشاكل وارتكاب أخطاء – وذلك أمر متوقع تماما. وكما لوحظ عن حق، كانت هناك مشاكل متعلقة بالإنتاجية المتدنية جدا والبطء في العمل، وشتى أنواع النكسات وحالات التأخير في تنظيم العمل.

ونلاحظ مع شعور بالارتياح أن قيادة المحكمتين ثابرت في السنوات الأخيرة على محاولة تصحيح الأخطاء والتغلب على المشاكل. وفي هذا الصدد، يتسم إصرار المحكمتين معا على التنفيذ الكامل لاستراتيجيتي الإنجاز بحلول عامي ٢٠٠٨-٢٠١٠، عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، بأهمية أساسية.

وكما لوحظ في القرار، تقوم الاستراتيجية على أساس ثلاثة عناصر أساسية: هي مقاضاة ومحاكمة المتهمين الرئيسيين؛ وتحويل الآخرين إلى المحاكم الوطنية؛ ومساعدة الدول ذات الصلة بهدف تعزيز نظمها القضائي.

وفي هذا الصدد، يقدم القضاة المخصصون إسهاما مهما في تسوية المسائل ذات الصلة. ونحن، في ذلك السياق، نتعاطف مع اقتراح رئيس محكمة رواندا بشأن كيفية زيادة عدد القضاة المخصصين وإمكانية الاستفادة منهم بصورة أكبر في المحاكم. كما نرحب باقتراح إنشاء دائرة خاصة للتعامل مع جرائم الحرب في البوسنة والهرسك ونقل المسؤولية من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وقد نوقشت تلك المسألة بالتفصيل أمس هنا في المجلس. ونعتقد أيضا أنه ينبغي للهيئات القضائية المختصة في دول البلقان الأخرى أن تنظر في القضايا المماثلة. ونلاحظ مع شعور بالارتياح أن قيادة المحكمتين قد تحركت من رفضها الكامل لتلك الإمكانية نحو السماح باحتمال حدوث ذلك التطور في المستقبل. واتضح اليوم أن ذلك التطور سيقتضي الوفاء بشروط معينة، ولم يكن متوقعا غير ذلك.

وفي هذا الصدد، أود أن أسأل قيادة المحكمة اليوغوسلافية عما إذا كانت المحكمة، بالإضافة إلى إحاطتها علما بضرورة إجراء تغييرات في عمل الهيئات القضائية في دول البلقان، تقوم بأي عمل محدد مع تلك الدول بهدف تحقيق تلك التغييرات في السلطة القضائية وضمان أن تكون

هناك نفس الإمكانية لتسليم القضايا، كما جري مع البوسنة والهرسك.

كما أننا نتطلع إلى أن نسمع الردود على الأسئلة التي وجّهها زملاؤنا في وقت سابق.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية):أود أولا وقبل كل شيء أن أشكر القاضي ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والقاضي موز، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، على إحاطتيهما الإعلاميتين بشأن التقريرين السنويين عن أنشطة المحكمتين.

كما أنني ممتن للسيدة ديل بونتي وللسيد جالو، المدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على التوالي، على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماهما بشأن عملهما.

وتولي الحكومة الصينية أهمية لعمل المحكمتين في إنشاء الهيئات القضائية كل منهما في منطقتها. ونود أن نرى عمل المحكمتين وقد ثبت أنه إيجابي لتطوير القانون الدولي في ذلك المجال. ولدينا كل الثقة في قدرة واقتدار قاضيي المحكمتين والمدعيين العامين، كما نعرب عن تقديرنا لهم.

في آب/أغسطس، اتخذ المجلس قرارا يطلب فيه إلى المحكمتين زيادة فعاليتهما وتنفيذ استراتيجيتي الإنجاز، وتعيين مدعيين عامين منفصلين للمحكمتين. وطلب القرار إلى المحكمتين أيضا أن تركّزا على المتهمين الذين يتحملون أكبر مستوى من المسؤولية وأن ينظرا في إحالة القضايا التي تشمل متهمين معظمهم من المستوى المتوسط والأدنى إلى الولاية المحلية. ونعتقد أن تلك التدابير من شأنها مساعدة المحكمتين على إنجاز ولايتيهما بنجاح. وقد أحطنا علما بحقيقة أن القاضيين والمدعيين العامين قد أشاروا، في إحاطاتهم الإعلامية، إلى تدابير من المقرر اتخاذها لتنفيذ استراتيجيات الإنجاز. وسننظر بجدية في تلك التوصيات والاقتراحات. ونأمل أن يجري تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز بصورة تامة.

إننا نؤمن أيضا بأن نجاح المحكمتين في تنفيذ استراتيجيتي الإنجاز سيتوقف على تعاون البلدان المعنية. ونأمل في أن تظهر المحكمتان حكمة وأن تقدم البلدان المعنية تعاونها الكامل معهما.

وأود أن أوجِّه سؤالين. أولا، فيما يتعلق بالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، إذا زيد عدد القضاة المخصصين من أربعة إلى تسعة، وإذا حوّلت المحكمة القضايا الأقل مستوى إلى الولاية المحلية، هل يمكنها ضمان إنهاء جميع المحاكمات في الإطار الزمني المحدد لاستراتيجية الإنجاز؟

ثانيا، هل لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بدائل أخرى إذا ووجهت مصاعب في إحالة القضايا، أو إذا كانت وتيرة الإحالة على غير ما هو متوقع؟ أريد ردا على ذلك.

السيد تيجاني (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفد الكاميرون، أود أن أشكر الرئيسين ثيودور ميرون وإريك موزى والمدعيين العامين، السيدة كارلا ديل بونتي والسيد حسن بوبكر جالو، على العرض الواضح والشامل لتقاريرهم التي، إضافة إلى محتويات التقارير، تمكن المجلس من تقييم العمل المنجز والجهود التي ما زال يتعين بذلها لتحقيق مجموعة الأهداف.

سأقصر ملاحظاتي على الأمور التالية.

فيما يتعلق بالتقدم المحرز، لاحظنا باهتمام كبير أن وتيرة أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في الفترة قيد الاستعراض لم يسبق لها مثيل. وهذا يصح أيضا، إلى حد كبير، بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وهذه الجهود الجديرة بالتقدير هي نتيجة إصلاحات داخلية وخارجية، نفذها رئيسا المحكمتين بنشاط.

بالنسبة للعمل في المستقبل، يؤكد التقريران أهمية تعاون الدول المعنية لنجاح استراتيجية الإنجاز. ولذلك، يدعو وفد بلدي إلى تعزيز التعاون الصريح بين المحكمتين والدول المعنية مباشرة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمحكمة يوغوسلافيا. ونحن نعتقد أن التبادل المنتظم لوجهات النظر بين المحكمتين ضروري لإنجاز مهام كل منهما على نحو متجانس.

ويجب أن تعطى المحكمتان أيضا الوسائل الضرورية لأدائهما ولتنفيذ إصلاحاتهما القيمة. ونحن نعتقد أنه لكي تعجل محكمة رواندا عملها، فإن تعزيز قدرتها أمر أساسي. وقد طلب كبار العاملين فيها هذا بالفعل، وطلبوا على وجه الخصوص زيادة عدد القضاة المخصصون.

في الختام، اسمحوا لي بأن أطرح سؤالا واحدا أو سؤالين.

قدمت محكمة يوغوسلافيا خطة مفصلة لاستراتيجية الإنجاز تتطلب عددا من الإصلاحات. ويود وفد بلدي أن يحصل على معلومات أكثر تحديدا عن تنفيذ تلك الاستراتيجية لمحكمة رواندا، وعن المساعدة المطلوب تقديمها إلى محكمة رواندا – على سبيل المثال، فيما يتعلق بالتدريب والقانون الواجب التطبيق. كيف يمكن للنظام الحالي أن يوازن بين الحاجة إلى المعاقبة والحاجة إلى المصالحة، ليس في رواندا فحسب، وإنما أيضا في المنطقة كلها؟

نلاحظ أن المدعي العام سوف يختتم التحقيقات بنهاية عام ٢٠٠٤. ما هي الآثار المترتبة على ذلك القرار بالنسبة للأداء الطبيعي لدائرة جرائم الحرب الخاصة؟

في الختام نود أن نعرب عن تقديرنا للجهود التي يبذلها رئيسا المحكمتين والمدعيان العامان لهما والعاملون فيهما ليقدموا إلى العدالة أولئك الأفراد الذين، كما قال الرئيس ميرون، يتحملون أكبر مسؤولية عن أكبر الأعمال الوحشية.

السيد محمود (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نحن أيضا نشعر بالامتنان لرئيسي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمدعين العامين لهما على الإحاطات الإعلامية الشاملة التي قدموها. وباكستان تؤيد تأييدا تاما عمل المحكمتين وتعلق أهمية كبيرة على إنجاز استراتيجية الإنجاز لكل منهما في الوقت المناسب.

لاحظنا البيان الذي أدلى به عن التعاون المقدم إلى محكمة يوغوسلافيا في بعض الحالات. ولن نستطيع التعبير بالقدر الكافي عن مدى أهمية أن تحصل المحكمة على التعاون الكامل من كل الأطراف المعنية في محاكمة مرتكبي بعض أسوأ جرائم الحرب المرتكبة فيما تعيه الذاكرة مؤخرا، وفي الحكم عليهم في نهاية المطاف.

ولقد طالب مجلس الأمن عن طريق القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، الدول بالتعاون مع المحكمتين. ونعتقد أنه يجب على المجلس أن يبعث بإشارة تفيد أنه لا يزال جادا في القضاء على الإفلات من العقاب حيال ارتكاب جرائم الحرب، وأنه سيراقب عمل المحكمتين عن قرب، الأمر الذي يخلف آثارا هامة على العدالة وحكم القانون واحترام القانون الإنساني الدولي.

أنهي بياني بسؤال عن الخطوات الإضافية التي يمكن اتخاذها للحصول على تعاون أكبر في عمل المحكمتين.

السيد صو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): أهنئ القاضي ثيودور ميرون على عرضه القدير بشأن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، خلال الفترة قيد الاستعراض. وأهنئ أيضا المحكمة تهنئة حارة بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لإنشائها، التي تتسم، وهذا من دواعي السرور، بإنجازات هامة جديرة بالتقدير.

ونعرب عن تقديرنا التام أيضا للقاضي إريك موز، رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وللسيدة كارلا ديل

بونيتي، المدعية العامة لمحكمة يوغوسلافيا السابقة، والسيد حسن بوبكر جالو، المدعي العام لمحكمة رواندا، على عرضهم الشامل والمفيد. وأرحب هنا بالسيد جالو، وأتمنى له النجاح في مهمته. وأؤكد من جديد تقديري للإنجازات الإيجابية التي حققتها سلفه، السيدة كارلا ديل بونتي، التي نشجعها. ونشيد إشادة حارة بهم جميعا على أداء مؤسستيهم في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، والقانون الإنساني الدولي وإعمال حكم القانون.

يبين تحليل التقريرين خبرة المحكمتين الواسعة في إنشاء مؤسسات قانونية وفي التعاون الدولي، الذي كانت المحكمتان أساسه في الأشهر الأخيرة.

ما علي أن أقوله اليوم يتعلق أساسا بأداء محكمة رواندا، والأسئلة التي كنت أنوي طرحها طرحها آخرون فعلا، والتعليقات التي كنت أنوي إبداءها بشأن محكمة يوغوسلافيا غطتها بيانات سابقة.

بفضل الإصلاحات المنوي القيام بها لتحسين أداء محكمة رواندا، وهي إصلاحات عززها تعيين المدعي العام جالو مؤخرا، تتوفر للمحكمة الآن ظروف أفضل لإنجاز مهمتها بالكامل، وتحقيق ولايتها في الإطار الزمني المحدد. وفي السياق الجديد المذكور في التقرير، فإن محكمة رواندا باتت أفضل قدرة على تحقيق أهدافها الرئيسية المحددة في استراتيجية الإنجاز. ومع ذلك، ينبغي لمحكمة رواندا، من جانبها ، أن تضع استراتيجية مفصلة ، بما يتفق وطلباتنا، لإحالة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم متوسطة أو قليلة الخطورة إلى المحاكم الوطنية، بما فيها محاكم رواندا.

لقد أحطنا علما بتعهد المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا بأنه سيقدم خطة عمل قبل نهاية هذا العام. وفي هذا المجال، يؤيد وفدي التوصيات التي تقدم بها رئيس المحكمة، ونشجع مجلسنا بقوة على ما يلي: أولا، أن يؤيد رفع الحظر على القضاة المخصصين للمشاركة في الإجراءات التمهيدية السابقة للمحاكمة. وسيتطلب ذلك تعديل أحكام المحكمة. ثانيا، رفع عدد القضاة المخصصين من أربعة إلى تسعة في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونعتقد أن ذلك يمكن القيام به، إذ أننا اتخذنا إجراءات مماثلة بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا. وستساهم هذه الإصلاحات في الإسراع باستكمال الفصل في القضايا التي أمام المحكمة.

إن وفدي يدعو الأمين العام أيضا أن يعين في أسرع وقت ممكن القضاة المخصصين الثلاثة الباقين لكي تتمكن المحكمة من تحسين قدرتها على العمل.

وأود أن أعيد السؤال الذي سألته الصين عما إذا كانت المحكمة ستتمكن من إنجاز عملها، في الفترة الزمنية التي حددها المجلس، لو تم الوفاء بهذه الشروط.

وندعو المجتمع الدولي إلى المساعدة على تعزيز القدرات القضائية الوطنية ذات الصلة، لكي تتمكن من تولي القضايا التي ستحيلها إليها المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. ونحث بشكل خاص شركاء السلام على دعم رواندا في جهودها المتواصلة لتوطيد نظامها القضائي الوطني. ونعتقد أن ذلك ضروري لاستعادة الأمن والمصالحة الدائمة لهذا البلد الذي مزقته عمليات الإبادة الجماعية.

ويناشد وفدي من جديد جميع الدول في منطقة البحيرات الكبرى للتعاون الكامل على اعتقال الأشخاص المتهمين، من قبل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، بانتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي، والذين لم يتم احتجازهم حتى الآن. وما من شك في أن توفر الإرادة لدى تلك الدول سيساعد على استدعاء الشهود للمثول أمام المحكمة، سواء من قبل الادعاء أو الدفاع، وعلى مثول المتهمين أمام المحكمة. وعلى أية حال، نحن نرى أنه ليس لأي بلد الحق في مساعدة الفارين من طائلة العدالة الدولية، بإعطائهم ملجأ آمنا في أراضيه.

في الختام، نود التأكيد على أن استراتيجية إنجاز عمل المحكمة يجري تنفيذها بالفعل وهي على المسار الصحيح، مع توفر الزخم الملائم. وبتوفير الموارد الملائمة للمحكمة، وبتعزيزها وتلبية طلباها من مجلس الأمن، سيضمن المجتمع الدولي نجاح هذا المشروع الفريد في أفريقيا لتشجيع وحماية حقوق الإنسان.

وختاما، أود أن أشيد بالرئيسين والمدعيين العامين للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا على التقدم الذي حققوه، وخاصة على التزامهم وتفانيهم من أجل استعادة السلام الدائم والمصالحة في كل من البلقان ووسط أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للرئيسين والمدعيين العامين للرد على الأسئلة التي أثيرت ولتقديم المزيد من التعليقات التي قد يرغبون في تقديمها، هناك أربعة متكلمين مدرجين وفقا للمادة ٣٧، وهم البوسنة والهرسك، ورواندا، وصربيا ومونتنيغرو وكرواتيا. وبناء عليه، أدعو ممثل البوسنة والهرسك إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوسليجيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لأعلق على التقرير السنوي العاشر للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة (S/2003/829)، وأن أشاطركم بعض وجهات النظر الأخيرة لحكومتي بشأن عمل المحكمة.

ترحب البوسنة والهرسك بتقرير المحكمة الذي قدمه الرئيس والمدعية العامة الذي قدم إلى الأمين العام. كما أنني أنتهز هذه الفرصة لأشكر القاضي ميرون والمدعية العامة، السيدة ديل بونتي، على تعليقاهما والرسائل الواضحة التي قدماها إلى المجلس اليوم حول التقدم الذي أنجزته المحكمة في العام الماضي، والصعوبات التي تعترض عملها.

وتؤيد البوسنة والهرسك تأييدا كاملا أنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وهي ملتزمة بالقيام بتعهداها بشأن التعاون مع المحكمة. ونحن ملتزمون أيضا بسلوك طريق الاستراتيجيات التي ثبت نجاحها، لكي نتغلب في أقرب وقت ممكن على تراث الماضي الصعب، ولنبدأ بناء البوسنة والهرسك الحديثة عبر التفاهم المتبادل. وبهذه الطريقة وحدها نستطيع أن ننقل إلى أجيال المستقبل رسالة السلام والتنمية القائمة على أساس التفاهم المتبادل والتسامح.

ونحن نرى أن المحكمة تؤدي دورا هاما في عملية المصالحة بين الأعراق في بلدنا، وكذلك في كل منطقة جنوب شرقي أوروبا، وذلك لأن عملها يقوم على تحديد المسؤوليات الفردية عن جرائم الحرب. ونعتقد أيضا أن عمل المحكمة سيكشف أدلة جديدة على الفظائع التي ارتكبت من عام ١٩٩٢ إلى ١٩٩٥، ويوفر بذلك حقائق جديدة عن طبيعة الصراع في المنطقة.

ونؤكد أن المؤسسات المسؤولة في البوسنة والهرسك، وبالتعاون مع مكتب الممثل السامي، أحرزت مؤخرا تقدما ملموسا، وخاصة في عملية إعادة هيكلة نظام المحاكم في البوسنة والهرسك على جميع الصعد. وإن وحدة الإصلاح القانوني الجديدة، والمجلسين الأعليين للقضاء والادعاء، والدائرة الخاصة في محكمة الدولة، والدائرة الخاصة في مكتب المدعي العام للبوسنة والهرسك، جميعها عاملة الآن. وإلى جانب القانون الجنائي الجديد، الذي أصبح نافذا في ١ آذار/مارس ٢٠٠٣، أصبحت محكمة البوسنة والهرسك في طور العمل. وهذا سيمكن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من البدء في إحالة بعض القضايا المتعلقة بمتهمين من المستوى المتوسط والمنخفض بدءا من العام القادم. ولكننا نعتقد أن مسؤولية القبض على أسوأ المجرمين صيتا ستبقى المسؤولية المستمرة للمجتمع الدولي.

وتتوقع البوسنة والهرسك من المحكمة أن تتخذ جميع التدابير الممكنة لاستكمال تحقيقاتها قبل نهاية العام ٢٠٠٤، وأن تستكمل جميع أنشطة المحاكمات الابتدائية قبل نهاية العام ٢٠٠٨، وأن تنهي جميع أعمالها في عام ٢٠١٠، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

وللوفاء بمتطلبات قرارات مجلس الأمن فيما يتعلق بعمل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وخاصة متطلبات القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، تلتزم البوسنة والهرسك بالوفاء بتعهداتها، وهي مستعدة للتعاون مع السلطات المسؤولة لبلدان المنطقة على احتجاز جميع الأشخاص الباقين الذين وجهت المحكمة إليهم عرائض اتهام ولا يزالون طليقي السراح.

وتعرب البوسنة والهرسك عن أملها في أن يساعد المجتمع الدولي، كجزء من استراتيجية الاستكمال، الجهاز القضائي الوطني بدعم قدرته على محاكمة القضايا المحالة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونأمل أيضا أن تقوم المحكمة بتحسين أنشطتها الإعلامية.

إن مجرمي الحرب الذين ما زالوا فارين من العدالة يشكلون مصدرا لعدم الاستقرار المستمر في المنطقة. ونشدد على أن السلام المستقر في المنطقة لا يمكن تحقيقه حتى يمثل للعدالة جميع المشتبه فيهم بارتكاب جرائم حرب، بمن فيهم رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش، سيئا الصيت.

السيد غاهيما (رواندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس على السماح لوفدي بالمشاركة في هذا النقاش الهام. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأزجي الشكر لرئيس ومدعي عام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تقريريهما، ولأؤكد لهما دعم حكومتي المتواصل لعملهما.

واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام ومجلس الأمن على القرار الأخير بتعيين مدعٍ عام مستقل للمحكمة الدولية لرواندا، وهذا التغيير في هيكل المحكمة الدولية أيدته حكومتي منذ وقت طويل. ونعتقد أن هذا التغيير سيقطع شوطا طويلا صوب التصدي لبعض الشواغل التي أثارتها حكومتي بشأن عمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في الماضي.

إن حكومة رواندا ملتزمة بالسعي لتحقيق العدالة لضحايا الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤، خاصة فيما يتعلق بكبار رجال الحكومة، والجيش وقادة المجتمع المدني الذين خططوا للإبادة الجماعية وأشرفوا عليها. إن النهوض بسيادة القانون، بشكل عام، والمساءلة بشأن الإبادة الجماعية والانتهاكات الأخرى للقانون الإنساني الدولي التي حدثت في رواندا ما بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، على وجه الخصوص، كانت واحدة من ركائز برنامج الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية. ونتيجة لذلك، فإننا نولي أهمية قصوى في واقع الأمر لعمل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وبغية مساعدة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تحقيق ولايتها، وضعت حكومة رواندا آليات لتسهيل عملها. فقد وفرنا تسهيلات لموظفي المحكمة في رواندا وأمكنة لاستضافتهم خلال السنوات التسع الماضية. ولدى جميع الأجهزة الحكومية في رواندا، القضائية وسلطات إنفاذ القانون والحكومة المركزية والحكومة المحلية تعليمات بمساعدة موظفي المحكمة في عملهم في بلدنا.

إننا نقدم تسهيلات الوصول إلى الشهود الأساسين. ونقوم بإجراء التحقيقات لصالح مكتب المدعي العام كلما طُلب منا ذلك. ولقد وفرنا كل الأدلة الموجودة في حوزتنا المتعلقة بالقضايا التي تهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا رهن إشارة محامي المحاكمة والمحققين لديها. ويسّرنا سفر الشهود للإدلاء بشهاداتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية. ونواصل بنشاط دعم المحكمة والتعاون معها في تحديد أمكنة الهاربين

المتهمين بارتكاب جرائم إبادة جماعية بهدف إلقاء القبض عليهم.

إلا إننا نأسف أن تأتي المساعدة القيمة التي قدمتها المؤسسات الحكومية وقدمها المواطنون العاديون في رواندا والذين يستمرون في تقديمها إلى المحكمة، على حساب تضحيات وتكاليف كبيرة، غالبا ما تمر بدون اعتراف وتقدير.

وفيما تركز المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على استراتيجية الإنجاز، لا بد من الإقرار بأن شعب رواندا هو صاحب المصلحة في العمل المؤسسي، وله حق شرعي في التعبير عن رأيه بشأن مجالات الأداء المؤسسي الذي يمكن تطويره بشكل أكبر. ونحن لسنا طرفا في المجتمع الدولي فحسب، وإنما ضحايا أيضا لهؤلاء الذين أنشئت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل تقديمهم إلى العدالة.

فيما يلي بعض المجالات التي تتعلق بأوجه قصور أداء المحكمة نشعر بأنها تسترعي الانتباه. إن المحكمة بعيدة وغريبة عن المجتمع الرواندي. فالقليل من شعبنا يعرف شيئا عن عملها والأقل يكترث بها. ولقد فشلت المحكمة في أن تحدث أي تأثير هام، كما تصوره قرار مجلس الأمن ٩٥٥ (١٩٩٤)، الذي أسس المحكمة.

وغالبا ما عملت أجهزة إدارة المحكمة كمؤسسات غير متصلة يعوزها الانسجام، بدلا من أن تكون أجهزة مكملة لمؤسسات مشابهة تعمل بتعاون وثيق. ولقد فشل مكتب المدعي على مدى سنوات في تطوير استراتيجية واقعية وشاملة للمحاكمات. وقصرت المحكمة في تطوير برنامج حماية موثوق به وفعال لحماية الشهود، كما تجاهلت التصدي للشواغل والاحتياجات الأخرى الهامة للضحايا والشهود.

وقامت المحكمة بتوظيف مرتكبي الإبادة الجماعية وأقارب المتهمين المقربين وأصدقائهم كمحققي دفاع وكمساعدين قانونين، حيث يهددون شهود الادعاء الذين نجوا من الإبادة الجماعية. وهناك ترتيبات تقاسم – الأتعاب بين المتهمين بجرائم الإبادة الجماعية القابعين في السجن وبين محامي الدفاع، ونتيجة لذلك فبدلا من استخدام مساهمات المجتمع الدولي المالية لتقديم مرتكبي الإبادة الجماعية إلى العدالة، فإنها تستخدم لإثراء المجرمين وأسرهم وأصدقائهم، ولإذكاء نار الصراع في منطقتنا.

لقد فشل مكتب المدعي العام في إدانة واعتقال عدد كبير من المتهمين البارزين بارتكاب جرائم إبادة جماعية وما زالوا مطلقي السراح في عدة بلدان. وفشل مكتب المدعي العام أيضا في تطوير استراتيجية إنجاز موثوق بها وواقعية . والفهم السائد في رواندا، وفي الواقع في العالم برمته، هو أنه رغم الموارد الهائلة المتوفرة للمحكمة الجنائية، فهي ما زالت لغاية الآن بطيئة وتفتقر إلى الكفاءة وغير فعالة.

ونود أن ننوّه بأنه أحرز بعض التقدم في التصدي لبعض الشواغل لدى حكومة رواندا وشعبها فيما يتعلق بأداء المحكمة. وفي هذا الصدد، أود أن أورد الأمثلة التالية: تعيين مدع عام منفصل؛ تعيين قضاة مخصصين؛ والمبادرات التي اتخذها الرئيس الجديد للمحكمة بالإسراع في وتيرة المحاكمات وتعزيز فعالية وظيفة المحكمة.

ورواندا، على غرار المجتمع الدولي، تعتقد وتأمل أن توفر القيادة الجديدة للمحكمة فرصة كبيرة للتصدي للمشاكل التي ابتلت المحكمة بها في الماضي، وأن تضع المؤسسة على المسار الذي ينبغي أن يترك إرثا، والذي يمكننا جميعا الافتخار به حقا في السنوات المقبلة.

وتعيد حكومتي التأكيد على تصميمها الصادق بمواصلة تقديم دعمها الكامل للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل تمكينها من الوفاء بولايتها. كما أننا نناشد مجلس الأمن مواصلة استكشاف السبل التي تجعل المحكمة اكثر كفاءة وفعالية. وننتهز هذه الفرصة لنقدم التوصيات التالية كي ينظر فيها المجلس.

فيما يتعلق باستراتيجية الإنجاز المقترحة، نوصي بأنه ينبغي أن يكون هناك تشاور اكبر بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين أكثر مما كان ممكنا لغاية الآن. ونوصي بأنه ينبغي أن تتصدى استراتيجية الإنجاز المقترحة لمشكلة العدد الكبير لمرتكبي الإبادة الجماعية، الذين لم يوجه إليهم مكتب المدعي العام تهما بارتكاب جرائم والذين ما زالوا مطلقي السراح في العديد من البلدان. ونوصي أيضا بأنه ينبغي لاستراتيجية الإنجاز أن تتصدى للآثار المالية المترتبة عن إحالة القضايا إلى رواندا، وأن تتضمن حكما حول كيفية جمع الموارد المالية المطلوبة لمساعدة رواندا.

وفيما يتعلق ببعد وغربة المحكمة عن المجتمع الرواندي، نوصي بأن تنفذ المحكمة برنامجا موثوقا به وجوهريا للتوعية بغية سد الثغرة بينها وبين المجتمع الرواندي. ونحن نعتقد أنه يمكن للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تستخلص دروسا مفيدة للتعلم من تجربة محكمة سيراليون في هذا الصدد. ونود أيضا أن نوصي مرة أخرى بأن يجري الاستماع في رواندا لجلسات الاستماع التي حدثت لبعض القضايا من قبل المحكمة في أروشا.

أما فيما يتعلق بعلاقة المحكمة مع الناجين، فنحث المحكمة الجنائية الدولية لرواندا على تسوية سوء التفاهم القديم مع الناجين من الإبادة الجماعية من خلال إجراء حوار مع ممثلين يختارونهم. وفيما يتعلق بتوظيف الأشخاص المتهمين بالمشاركة في جرائم إبادة جماعية، نوصي بأن تتفق حكومة رواندا والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا على آليات للتدقيق في الموظفين المحتمل تعيينهم لضمان عدم توظيف الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب جرائم الإبادة الجماعية في المحكمة.

ونود أيضا أن نوصي بتعيين لجنة مستقلة للتحقيق في وجود بعض العاملين يعتقد بأنهم ارتكبوا جرائم إبادة جماعية وتقديم تقرير عاجل عن ذلك، إضافة إلى تقديم اقتراحات واتخاذ تدابير ترمي إلى التأكد من عدم استمرار حصول المتهمين بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية وأقربائهم وأصدقائهم بشكل غير عادل على المال الذي يدفعه المجتمع الدولي من أجل محاكمتهم.

أما بالنسبة لمعاملة وحماية الشهود، فإننا نناشد المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أن تقوم بإعداد شهود الإدعاء العام وتقديم المشورة لهم قبل مثولهم أمام المحكمة. كما ندعو إلى إنشاء نظام فعال لحماية الشهود يتفق عليه بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والحكومة.

وبالنسبة لسوء إدارة المحكمة بشكل عام وهو ما اعترفت به الأمم المتحدة نفسها في عدة تقارير، فإننا نحث على مزيد من التعاون بين مختلف أجهزة المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والعمل معا كأجهزة متكاملة لمؤسسة واحدة بدلا من أجهزة مستقلة ومتباعدة ومتنافسة.

ونناشد الأجهزة المعنية أن تضع حدا لممارسات التعيين على أسس غير الكفاءة الأمر الذي أثر في الماضي على جدارة الموظفين بشكل سلبي.

وأخيرا، بالنسبة للعلاقة بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وحكومة رواندا نعتقد أنه بغية التصدي لجوانب القصور في التحقيق والمحاكمة لا بد من وجود تعاون أوثق بين العاملين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا وسلطات

الادعاء العام والتحقيق الرواندية من أجل ضمان إعداد أفضل للقضايا.

ونوصي باستخدام المزيد من المهنيين الروانديين في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا خلال المدة المتبقية من ولايتها حيث أنهم على بينة أكبر بالوقائع والظروف التي تمت فيها جرائم الإبادة الجماعية، وستستفيد المحاكم المحلية من خبرتهم لدى اضطلاعهم بالمسؤولية عن القضايا التي ستقوم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بإرسالها إلى المحاكم المحلية.

وأخيرا نقترح تعزيز التآزر والتعاون بين المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والحكومة في رواندا من خلال تعيين موظفي اتصال.

وختاما اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير حكومتي لمجلس الأمن وللأمين العام على استمرار اهتمامهما بالمحكمة ودعمهما لها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي في القائمة ممثل صربيا والجبل الأسود. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساهوفيتش (صربيا والجبل الأسود) (تكلم بالانكليزية): أود قبل كل شيء أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأن أشكركم على عقد هذه الجلسة الهامة جدا. كذلك أود أن أعرب عن تقديرنا للقاضي موز رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ولجالو المدعي العام فيها.

ويود وفدي أن يشكر القاضي ثيودور ميرون، رئيس المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، على إحاطتيه الإعلاميتين الشاملتين أمس، عن إحالة جرائم الحرب إلى القضاء الوطني، واليوم عن الجوانب العامة لعمل المحكمة، وقدم كلتيهما في الجمعية العامة وهنا في المجلس. ونحن نؤيد تقييم القاضي ميرون بأن هناك تقدما في التعاون بين بلادي والمحكمة على الرغم أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين إنجازه. إننا ندرك ذلك إدراكا تاما.

ولقد استمعنا أيضا إلى بيان كبير المدعين العامين السيدة كارلا ديل بونتي باهتمام وانتباه كبيرين كالعادة. ولا بد لي من القول إنني أختلف معها في الرأي حول بعض النقاط التي ذكرتها إلا أنني أتفق معها في البعض الآخر. اعتراضي الأساسي هو على الطريقة التي تصدر بها المدعية العامة الأحكام، وهي أساسا ذات طابع سياسي يتعلق بسلطات دول أعضاء هنا في مجلس الأمن. وهذا لا يفيد.

تكلمت في الجمعية العامة هذا الصباح بشيء من التفصيل عن تقرير المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وسأحاول توفير وقت المجلس الثمين بحيث يقتصر بياني على بضع نقاط.

أولا، أؤكد مرة أخرى على موقف حكومة صربيا والجبل الأسود من أن المسؤولية الفردية لجميع مرتكبي جرائم الحرب التي ارتكبت خلال الصراعات في يوغوسلافيا السابقة ينبغي أن تتحدد في مرافعات أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحاكم الوطنية. وفي هذا السياق، أود أن أعرب عن التزام حكومتي الكامل بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣).

ثانيا، أتناول الآن بإيجاز نتائج تعاون بلدي مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة منذ أن عرض الأمر آخر مرة أمام المجلس.

أولا، قانون التعاون مع المحكمة تم تعديله وفقا للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فالمادة ٣٩ من ذلك القانون التي تمنع تسليم أي متهم أدانته المحكمة بعد صدور ذلك القانون، قد تم إلغاؤها. وبذلك ألغيت جميع العقبات القانونية الداخلية أمام التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ثانيا، قامت حكومة صربيا والجبل الأسود في السنة الماضية بنقل المتهمين التالية أسماؤهم إلى المحكمة: ميلان ميلوسوفيتش، الرئيس السابق لصربيا الذي سلم نفسه طواعية في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣؛ وفوجيسلاف سيسليدج، رئيس الحزب الصربي الراديكالي وعضو البرلمان الاتحادي الذي سلم نفسه في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣؛ وفرانكو سيماتوفيتش، القائد السابق لوحدات أمن الدولة الخاص، الذي ألقي القبض عليه ونقل إلى المحكمة بتاريخ ٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٣؛ وميروسلاف راديتش، الضابط السابق في الجيش اليوغوسلافي الذي صدر اتهام بحقه عن جرائم ارتكبها في فوكوفار وسلم نفسه في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٣؛ وجوفيتشا ستانيستش، الرئيس السابق لأمن الدولة في صربيا والذي ألقي القبض عليه ونقل إلى المحكمة بتاريخ ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ وزيلييكو مياكتش، القائد السابق لمعسكر أومارسكا السيئ السمعة في البوسنة والهرسك وكان قد سلم نفسه في ٤ تموز/يوليه ٢٠٠٣؛ وفيزيلين سليفانكانين، الضابط السابق في الجيش اليوغوسلافي – وهو آخر ما يسمي بثلاثي فوكوفار – ألقي القبض عليه وتم نقله إلى المحكمة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٣؛ وميتار رازيفيتش، اتهم بارتكاب الأحداث التي وقعت في فوكا بالبوسنة والهرسك، سلم نفسه في ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٣.

والإجراءات جارية حاليا من أجل استسلام فلاديمير كوفاسيفتش الضابط السابق في الجيش اليوغوسلافي المتهم بارتكاب جرائم في دوبرفنيك.

ونأمل أن تكون هذه القائمة توضيحا لسوء الفهم الناشئ عن المعلومات المقدمة في تقرير المحكمة. والفصل المتعلق بأنشطة المدعي العام ينص تحديدا على أنه لا يوجد سوى متهم واحد – فيزيلين سليفانكانين ألقي القبض عليه مما خلص المدعي العام إلى استنتاج مفاده

”ومما يؤسف له أن صربيا والجبل الأسود ... وباستثناء المساعدة التي قدمتها في بعض عمليات التسليم الطوعي، لم تعمل على تنفيذ معظم أوامر الاعتقال المتبقية الصادرة عن المحكمة“ (S/2003/829، الصفحة ٧٢).

إننا لا نعلم بالحقيقة لماذا يبدو أن المدعي العام يقول إن استسلام المتهمين طوعا ومن ثم نقلهم إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وكأنه أقل أهمية من القبض عليهم ومن ثم نقلهم إليها. لذلك نجد من الضروري أن نشير إلى أن الاستسلام الطوعي هو أيضا نتيجة جهود مضنية من جانب سلطات صربيا والجبل الأسود للتعاون مع المحكمة، ويؤدي إلى نفس النتائج التي يؤدي إليها القبض على المتهمين. ومن ثم، ومع كل احترامي، فإن نقل رئيس سابق ورئيس قوات أمن سابق وعدة ضباط في الجيش ينبغي ألا يوصف بأنه ”المساعدة في بعض عمليات التسليم الطوعي“.

ثالثا، بالنسبة للوصول إلى الشهود والمتهمين، هناك ١٣٠ فردا – بمن فيهم ثلاثة رؤساء دولة سابقين – قد أعفوا من التزامهم بعدم إفشاء أسرار الدولة أو الجيش أو الأسرار الرسمية من أجل تقديم شهادتهم أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. والإجراءات جارية لتطبيق الالتزام نفسه على ٩ أشخاص آخرين. والعملية ستمضي قدما.

رابعا، بخصوص طلب الوثائق، سلمت صربيا والجبل الأسود المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في جملة أمور أخرى، جميع المحاضر المتوافرة عن اجتماعات مجلس الدفاع الأعلى؛ والمحاضر الحرفية لجميع الجلسات المغلقة التي عقدها الجمعية الوطنية لجمهورية صربيا؛ و ٧٤ وثيقة سرية عن وحدة مكافحة التجسس التابعة لجيش يوغوسلافيا.

ووصـل عـدد الوثـائق الـتي سـلمناها إلى المحكمـة أكـثر مـن ٠٠٠ ٧ وثيقة سرية منذ بداية العام ٢٠٠١.

واسمحوا لي في هـذا المجال أن أسترعي انتباه المجلـس مرة أخرى إلى ما جاء ذكره في التقرير المؤرخ ٥ حزيران/يونيه حول قرار الدائرة الابتدائية عملا بالمـادة ٥٤ مكـررا منح المدعي العام حق إصدار أوامـر ملزمـة تطـالب صربيـا والجبل الأسود بتقديم الوثـائق المطلوبـة للمحكمـة في قضيـة ميلوسـيفيتش. وقـد امتثلـت صربيـا والجبـل الأسـود لذلـك الطلـب الـذي كـان يتعلـق بوثـائق المجلـس الأعلـى للدفـاع فحسـب. إلا أن التقريـر لم يشـر، لسـوء الطـالع، إلى القـرار الذي اتخذته الدائرة نفسها في ١٩ حزيران/يونيه فيما يتعلق بالقضية ذاهتا ورفض طلـب المدعيـة العامـة بإتاحـة إمكانيـة الوصول بوجه عام إلى محفوظات الدولة. وعليه فإن الدائرة ذاهتا - لا حكومتنا - هي التي قيدت إمكانية وصـول المدعية العامة بوجه عام. وبغض النظر عن ذلك، تظل صربيا والجبـل الأسـود تسـعى إلى التمـاس طرائـق لتيسـير إمكانيـة وصـول المحكمة إلى محفوظات الدولة.

أود أن أختتم بياني بذكر أن صربيا والجبـل الأسـود على استعداد للتعاون بقدر أكبر مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وأتفق مع المدعية العامة على أن تعاوننا مع المحكمة معقد الجوانب، ويرجع ذلك إلى أسباب شـتى. ولا يمكنـني، مع ذلـك، أن أتفـق علـى أن تعاوننـا يفتقـر إلى روح المبـادرة. فحكومـتي تبـذل بنشـاط جـهودا في مختلـف مجالات التعاون مثلما أوضحت من قبل. وسواء كان التعاون تاما أو لم يكن، فـهذه مسألة تصـور، مثـل النظر إلى الكـأس على أهنا إما نصف مملوءة أو نصف فارغة. وأود أن أشـدد على أننا استطعنا في السنوات الثـلاث الماضيـة أن نمـلأ الكـأس إلى حد كبير. وسنواصل ملأهـا إلى أن تمتلـئ تمامـا. وهـذه عملية نحتاج أيضا لإتمامها بنجاح إلى تعامل بناء وتفاهم من جانب المحكمة، ولا سيما من مكتب المدعي العام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج في قـائمتي ممثـل كرواتيـا. أدعـوه إلى شـغل مقعـد علـى طاولـة المجلس والإدلاء ببيانه.

السـيد دروبنيـاك (كرواتيـا) (تكلـم بالانكليزيـة): أود أن أبدأ بإعادة تأكيد التزام كرواتيا التام بالتعاون الوثيق دون قيد مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسـلافيا السـابقة. ونحن نقر بالأهميـة البعيـدة الأثـر لأعمـال المحكمـة وأهميتـها للاسـتقرار الطويـل الأجـل بعـد الحـرب في جنـوب شـرقي أوروبـا. ومـا زالـت كرواتيـا، بوصفهـا مـن أوائـل المنـاصرين للمحكمـة وأهدافـها، تقيـم حـوارا وثيقـا ومتصـلا مـع مكتـب المدعي العام ومع المحكمة. ونحن نشيد بما حققته المحكمة من إنجازات، ولكننا نحتفظ، في الوقت ذاته، بالحق في أن نذكـر أنـه يوجـد، فيمـا يتعلـق بكفـاءة المحكمـة وممارسـاهتا، مجـال للتحسين في بعض الأحيان.

ويكون التصور في أحيان كثيرة هو الواقع السياسي الوحيد المهم، بغض النظر عن الحقائق والحجج. ولهذا فإن من الأساسي عدم السماح للتصور بأن يسود بوصفه الإطار التوجيهي لتقييم تعاون البلدان المعنية مع المحكمة وكل ما قد ينشأ عنه من مشاكل. ومع مراعاة الأهمية السياسية الكبيرة والحساسية العالية لهذه المسألة، يجـب أن نصـر علـى أن أي تقييـم للتعـاون مـع المحكمـة، بغـض النظـر عـن البلـد المعـني والظـروف السياسية المحيطة به، يجب أن يقوم علـى حقـائق ثابتة لا يرقى إليها الشك.

ثمة حقيقة ثابتة هي أن كرواتيا حققت الامتثال التام فيما يتعلق بنقل الوثـائق إلى المحكمـة. وقـد اعـترفت المدعيـة العامة بذلك وأكدته أثناء زيارهتا الأخيرة لزغرب. ويمكننا أن نذكـر مع الارتيـاح أنه لا توجـد مسـائل معلقـة بين كرواتيـا والمحكمة باستثناء مسألة واحدة. فباستثناء مـا يسـمى بقضيـة كوتوفينا، وفت كرواتيا بكل التزاماهتا إزاء المحكمة. والحقيقـة

هي أن الشخص المتهم في قضية كوتوفينا لم يُقبض عليه. وتُبقِي الحكومة الكرواتية مكتب المدعي العام بانتظام على علم بآخر الأنشطة التي اضطلعت بها للكشف عن مكان وجود الشخص المتهم وكفالة مثوله أمام المحكمة. ووفقا للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المتبعة في المحكمة، قدمت الحكومة الكرواتية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، عملا بالمادة ٥٩، تقريرها الثالث الذي أوردت فيه الإجراءات المتخذة بشأن هذه المسألة.

وعلى الرغم من أهمية القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) لاختتام عمليات المحكمة في الوقت اللازم والانتهاء بنجاح من أعمالها واحترام مضمون القرار احتراما تاما، نشعر بخيبة الأمل إزاء بعض الدلالات المنبثقة عن الفقرة الأولى من منطوق القرار وإزاء أي محاولة تبعا لذلك لوضع اسم الجنرال الكرواتي المتقاعد آنته كوتوفينا على قدم المساواة مع رودوفان كراديتش وراتكو ملاديتش. والمحكمة ما زالت بالتأكيد هي المكان الذي يجب أن تحدد فيه براءة أو تجريم كل متهم دون استثناء. وعلى الرغم من أن وضع أسماء الأشخاص الثلاثة الذين وجهت إليهم المحكمة الاتهام في الجملة ذاتها قد يكون، تقنيا، متسقا مع القانون – لأن المحكمة وجهت إليهم الاتهام جميعا – فإن هذا لا يمكن وصفه بأنه ينطوي على عدالة تاريخية.

لقد أُذن لي أن أعلن أن الحكومة الكرواتية ما زالت مصممة على أن تتخذ، داخل حدودها، كل التدابير اللازمة لمحاكمة مرتكبي جميع الجرائم إذا كانوا في متناول نظامها القضائي. وعلاوة على ذلك تطلب الحكومة الكرواتية إلى كل الدول أن تتشاطر أي معلومات قد تيسر الانتهاء الناجح من هذه القضية. غير أن كرواتيا لا يمكنها أن تتخذ أي إجراء خارج إقليمها الذي لها سيادة عليه. وعمليات الاعتقال في قضايا المحكمة مسؤولية مشتركة بين أعضاء المجتمع الدولي. وتخطر على البال في ذلك الصدد قضية رادوفان كراديتش.

لقد أيد القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) استراتيجية خروج للمحكمة تبدو مقنعة، وتشاطر كرواتيا الآخرين تأييدهم للجدول الزمني المتوخى لإكمال أعمال المحكمة. إن احترام النقاط المرجعية – بدءا من الانتهاء من كل التحقيقات في موعد غايته نهاية عام ٢٠٠٤ والقيام بشفافية بتحديد العدد النهائي لحالات الاتهام الجديدة بحلول ذلك الموعد – ليس مسألة إقامة العدل بصورة فعالة فحسب بل هو أيضا مساهمة صغيرة في تبسيط وتنسيق عملية بناء الثقة وتحقيق الاستقرار في المنطقة بغية التصدي لتحديات جديدة وتناول مفاهيم جديدة. والتقدم النهائي على ذلك الطريق لن يبدأ إلا عندما تختفي أسماء الذين أصدرت المحكمة بحقهم لوائح الاتهام من الصفحات الأولى لوسائط الإعلام المطبوعة المحلية وتحل محلها أسماء أولئك الذين يتصدرون التنمية الاقتصادية السريعة والاندماج التام في الاتحاد الأوروبي.

كما أن تعزيز النظم القانونية الوطنية الذي يرد ذكره بصورة بارزة في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) يسهم أيضا إسهاما هاما في استراتيجية الإكمال المتعلقة بالمحكمة. وقد أقامت الهيئة القضائية في كرواتيا بصورة مستقلة عددا من الدعاوى ضد مرتكبي جرائم الحرب في كرواتيا. ونحن على استعداد لأن نواصل التعاون عن كثب مع المحكمة في إجراء هذه المحاكمات. ومن حق ممثلي المحكمة، بموجب التشريعات الكرواتية الحالية، أن يتابعوا المحاكمات وأن تتوفر لهم إمكانية الاطلاع على ملفات المحكمة، على حين يمكن بصورة مباشرة استعمال مواد الإثبات التي حصلت عليها المحكمة في المحاكمات المحلية. وقد تم الإعراب عن الاستعداد للقيام برصد دولي شفاف وأوسع نطاقا للمحاكمات عن جرائم الحرب. ويسرنا أن التقرير يشير إلى الاتجاهات الإيجابية في

التعاون بين مكتب المدعي العام للمحكمة ومكتب المدعي العام لكرواتيا فيما يتصل بالمحاكمات أمام المحاكم الوطنية.

أخيرا أود، في الوقت الذي أؤكد فيه مرة أخرى على تصميم كرواتيا على مواصلة تعاونها مع المحكمة، أن أتقدم بملاحظة تذهب إلى ما هو أبعد من الإطار القانوني وحرفية نص القانون. فبالنسبة لبلدان المنطقة لا تقل أهمية السجل التاريخي والقانوني الدقيق الذي تحدد عن طريق اختصاص المحكمة عن أهمية السجل القانوني والمعاقبة الفعلية لمرتكبي هذه الجرائم. ففي ذلك الجزء من العالم الذي يدخل في اختصاص المحكمة، تعتبر كلمتا ''القانون'' و ''العدالة'' متشابهتين ولكنهما ليستا متساويتين. فما قد يكون متفقا تماما مع القانون قد لا يكون بالضرورة عادلا على الدوام. ويجب على المحكمة أن تطبق القانون وأن تجعل كل المذنبين يدفعون ثمن جرائمهم. غير أن سجل المحكمة النهائي أمام التاريخ يجب أن يكون عادلا في المقام الأول كيما يجد فيه كل من عانوا كثيرا - شعوبا وبلدانا على حد سواء - العزاء الأبدي وليس ما يدعو إلى خلافات جديدة وسخط. ونحن على ثقة بأن القانون والعدالة سوف يتحققان في نهاية المطاف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة مرة أخرى للقاضيَيْن والمدعيَيْن العامين أود أن أشير إلى أن عدداً من الأسئلة التي سمعتها أثناء مناقشتنا بعد ظهر هذا اليوم كانت إما تنطوي على شيء من التكرار أو أنها صيغة مختلفة لنفس الفكرة. وآمل أن تحاولوا في ردودكم تجميعها في مجموعات والرد عليها رداً موجزاً ومختصراً حسبما تشعرون أنه مريح لكم.

بعد هذه الملاحظات الأولية الموجزة، أُعطي الكلمة للقاضي ميرون للرد على الملاحظات التي أُبديت والأسئلة التي أُثيرت.

القاضي ميرون (تكلم بالانكليزية): سأحاول أن أكون موجزاً قدر الإمكان، وأنوي فعلاً تجميع الأسئلة في مجموعات. اسمحوا لي في البداية أن أُعرب بإيجاز عن امتناني لأعضاء المجلس على اهتمامهم بهذا الموضوع - موضوع العدالة الدولية في يوغوسلافيا السابقة - الهام جداً بالنسبة لنا جميعاً. أرى أن أسئلتكم هامة وسأُحاول أن أُجيب عليها بإيجاز بأفضل ما أستطيع.

السؤال الأول الذي سأرد عليه طرحه سفير ألمانيا فيما يتعلق بإمكانية نقل أو تحويل بعض القضايا - على نحو يتجاوز دائرة محكمة سراييفو، وهو ما ناقشناه يوم أمس واليوم - بعبارة أخرى، إلى بلغراد وزغرب.

اسمحوا لي أن أقول بداية إنني أعتقد، كما يعتقد العديد من زملائي القضاة على ما أحسب، أن صدى محاكمات جرائم الحرب يكون أقوى ما يكون عليه عندما تُجرى هذه المحاكمات في المنطقة التي ارتكبت فيها هذه الجرائم، قريباً من أماكن سكن الضحايا. ومن المؤكد أن هذه مسألة نود جميعاً تشجيعها. ولكن، كما بيّن سفير ألمانيا، هناك شروط لهذا التحويل أو النقل. بصورة رئيسية، يجب أن نكون مقتنعين بأن المحاكم في منطقة ما أو دولة ما تلتزم التزاماً كاملاً بالأصول القانونية الدولية وحقوق الإنسان. ولن نتعاون في إحالة قضايا إلى ولايات قضائية تشوبها ميول عرقية أو دينية أو قومية. ولكن أعتقد أننا نحرز تقدماً في جميع هذه المتطلبات في الدول المعنية.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن بلغراد على وجه التحديد. كما بيّنت سابقاً، قمت بنفسي بزيارة مقر دائرة المحكمة الخاصة في بلغراد. وأعتقد أنه سيكون هناك عدد قليل من المرشحين للمحاكمة في هذه الدائرة. والمرشحون المعنيون موجودون في إقليم صربيا. ولا أعتقد أن

العاملين في هذه الدائرة سيعانون من قلة العمل؛ فقد ابتدأوا العمل بالفعل.

أعتقد أن المدعية العامة قدمت لنا اليوم بعض المعلومات المفيدة للغاية في الصفحة الثانية من بيانها، حيث تكلمت عن قضايا ٦٢ مشتبهاً فيهم لا تنوي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أن تُوجه لوائح اتهام إليهم، ويُفترض أنهم لن يُحالوا أبداً إلى لاهاي. وتتجه النية إلى التحقيق في هذه القضايا وتقديم أصحابها إلى المحاكمة في مختلف الدول التي كانت تتكون منها يوغوسلافيا السابقة. وقد قدمت لنا، كما ترون، حقائق وأرقاماً عن عمليات التحويل هذه أرى أنها مفيدة جداً.

لا توجد، حسب علمي، دائرة محكمة خاصة في زغرب، ولكن حدثت في كرواتيا تطورات هامة جداً في قانون جرائم الحرب. ولا ينبغي أن يقودنا عدم وجود دائرة محكمة خاصة إلى أن نستنتج أنه لن يتسنى إحالة أو تحويل بعض القضايا إذا توفرت الظروف الملائمة.

هناك شيء لا بد من إيضاحه، فكما بيّنت المدعية العامة عن حق، أعتقد أن الناس الذين تشملهم الإدانات الموجودة، والذين أشرت أنا وإياها إليهم، هم أصحاب القضايا الكبرى. وتلك القضايا كبيرة إلى درجة أنه ليس من الملائم تحويلها إلى الولايات القضائية المحلية. من شأن تلك القضايا أن تولد ضغوطاً عديدة جداً على البيئة الاجتماعية والسياسية المحلية. ولكن، بعد أن قلت هذا، أود أن أُطمئن المجلس مجدداً أننا نبقي هذه المسألة قيد الاستعراض المستمر.

وعندما تصبح الحالة في يوغوسلافيا السابقة أقرب إلى الوضع الطبيعي، فإننا - وأنا واثق من أن المدعية العامة ستوافق على ما سأقول - سنراجع أرقامنا وبياناتنا، وقد نحدد في معرض ذلك قضايا أخرى مرشحة للتحويل.

وقد وجه ممثل روسيا سؤالاً، يتعلق بهذه المسألة، عن عملنا المتعلق بتشجيع مواصلة تطوير النظم القضائية في المنطقة لإتاحة المجال لمزيد من عمليات التحويل. وأود أن أطمئنه إلى أننا نعمل على هذه المسألة على نحو جدي ومتسق للغاية.

إن المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ليست سوى مؤسسة واحدة من بين المؤسسات الدولية التي تقدم مساعدة قانونية لبلدان المنطقة. فعلى سبيل المثال، عندما اعتمدت جمهورية صربيا والجبل الأسود قانونها المتعلق بجرائم الحرب، تلقت مساعدة كبيرة من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومن رابطة المحامين الدولية. وما فتئنا نحن في المحكمة نقوم بصورة منتظمة بإرسال ملاحظاتنا إلى دول المنطقة بشأن طريقة تحسين مشاريعها المقترحة، وسنستمر في إرسال هذه الملاحظات.

وقد وجه السيد مندوب فرنسا سؤالاً عما إذا كنا قد أنشأنا آليات محددة لمتابعة تنفيذ استراتيجية الإنجاز بصورة منتظمة. وأود أن أُطمئنه على أننا نعي جيداً أنه يتعين علينا أن نسلك هذا الطريق، وأننا في الحقيقة أنشأنا بالفعل عدداً من اللجان التي تتمثل مسؤوليتها الرئيسية في التعامل مع هذه المسألة. ومن بين هذه اللجان هيئات نيطت بها مسؤولية التخطيط للقضايا على الأجلين القصير والمتوسط، كما نيطت بها أيضاً مسؤولية إعداد تنبؤات طويلة الأجل فيما يتعلق بسرعة مُضيّنا قُدماً في تنفيذ سياستنا الخاصة باستراتيجية الإنجاز، والصعوبات التي يتوقع أن نواجهها.

فضلاً عن ذلك، فإن الهيئات القائمة بالفعل، مثل لجنة القواعد ولجنة التنسيق - التي تضم، كما تعلمون، رئيس المحكمة ورئيس قلم المحكمة والمدعية العامة - تتناول هذه المسائل يومياً. ولا يمر يوم عملياً لا أجتمع فيه مع موظفي مكتبي لاستعراض نتائج أعمال هذه اللجان ومحاولة

حل المشاكل الملحة التي تنشأ. وأنا أنظر إلى هذا العمل بوصفه مسؤولية شخصية بالنسبة لي وليس مجرد مسؤولية للمحكمة. وسنواصل العمل بجد على هذه المسألة.

وقد طلب السيد مندوب المملكة المتحدة أن أوضح عبارة أدليت بها فيما يخص مسألة معينة تتعلق بالمجلس والمدعية العامة. وقد أشار على وجه التحديد إلى توقع المجلس في قراره ١٥٠٣ (٢٠٠٣) أن تنهي المدعية العامة جميع أعمال التحقيق بنهاية عام ٢٠٠٤، بتركيزها على دور الادعاء العام والمحاكمات المتعلقة بكبار القادة المشتبه فيهم. ذلك توجيه من المجلس للمحكمة، وعلى نحو أكثر تحديداً في هذه الحالة، للمدعية العامة.

تلك التوجيهات هي توجيهات المجلس: ولذلك، تقع مسؤولية تفسيرها بنية حسنة على عاتق المجلس والمدعية العامة. وتفسير هذه التوجيهات، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣)، ليس من المهام المناسبة للجهات القضائية. ولهذا، قلت إن هذه المسألة خاصة بالمدعية العامة ومجلس الأمن.

ولكن، أود أن أضيف كلمة في هذا الصدد. فمن المناسب تماما لمجلس الأمن أن يحدد الأهداف والتوجهات العامة. ولكن، لا بد لي أن أقول إنه ليس من المناسب للمجلس أن يتطرق إلى تلك التوجهات بالكثير من التفصيل، لأن هذه التوجهات ينبغي ألا تمس استقلالية الادعاء العام. وبعبارة أخرى، توجهات عامة، بلى؛ لكن إصدار توجيهات محددة تمس استقلالية الادعاء العام، كلاَّ.

وإذ انتهيت من الرد على الأسئلة المحددة. ليس لدي سوى نقطة ختامية أود بيانها، وألتمس العذر إن كنت قد نسيت بعض الأسئلة. طرح عدد من الممثلين، وبالذات ممثل الكاميرون، وإلى حد ما ممثل غينيا، أسئلة تتعلق باستراتيجيتنا للانتهاء من عملنا. وكل ما أود قوله اليوم في هذا الصدد، هو أننا بدأنا في دراسة مختلف العوامل الهيكلية المطلوبة – والتي سنحيط المجلس علماً بها ذات يوم – حتى يتسنى، في يوم ما، تغيير شكل المحكمة من خلال، مثلا، الانتهاء من محاكماتنا وإنشاء دائرة أخرى للطعون، إذ سيكون هناك تكدس في الطعون. تلك هي المسائل طويلة الأجل التي أعتقد أن من مسؤوليتنا نحن القضاة أن نبدأ في التفكير فيها، وأن نتبادل بشأنها الأفكار والآراء مع المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي ميرون على مشاركته في جلستنا هذه اليوم وعلى الإيضاحات التي قدمها لنا من فوره.

أعطي الكلمة الآن للقاضي موز ليجيب على أي ملاحظات أو أسئلة وجهت إليه.

القاضي موز (تكلم بالانكليزية): أود أولاً الرد على السؤال الذي طرحه ممثل ألمانيا بشأن القضايا الـ ٤٠ التي ستحال إلى الولايات القضائية الوطنية. وبطبيعة الحال، من السابق لأوانه كثيراً الآن أن نعرف كم عدد القضايا التي يمكن أن تحال إلى هذا البلد أو ذاك، رواندا، مثلاً. وتلك مسألة ينبغي أن ينظر فيها المدعي العام بعد الاطلاع على القضايا التي أشار إليها لتوه. وما يمكننا أن نقوله الآن فيما يتعلق بالمحكمة ككل إن دوائر المحكمة لم تصادف بعد أي طلبات مقدمة بموجب المادة ١١ مكرر لإحالة أي قضية إلى أي قضاء وطني. هذا هو الموقف حتى الآن. وعندما نعرف الاحتمالات التي استكشفها مكتب المدعي العام، وعندما يقدم ذلك المكتب طلباً وتبدأ العملية، عندئذ يمكننا أن نرد على ذلك السؤال بالكامل. وإن أُحيلت أي قضية من هذه القضايا إلى رواندا، سأوافق بالتأكيد على أن ثمة حاجة إلى أن يمد المجتمع الدولي يد المساعدة وإلى ضمان وجود هيكل أساسي ملائم وتوفر موارد كافية لتأمين الضمانات الضرورية على المستوى الداخلي.

وأنتقل الآن إلى مسألة أثارها ممثل فرنسا. وأنا أتفق مع تحليل الرئيس ميرون في هذا الشأن. وبطبيعة الحال، فإن ”استراتيجية الإنجاز“ تعبير مبهم، لأن هناك استراتيجية إنجاز خاصة للمدعي العام، من ناحية، بشأن عدد لوائح الاتهام التي يتعين أن تتناولها المحكمة – وهناك، من ناحية أخرى، هناك استراتيجية إنجاز للمحكمة ككل. والمحكمة ككل تتوقف على الأعداد التي يقترحها المدعي العام. ولكن، يتعين على كل دائرة من الدوائر الابتدائية الثلاث أن تحلل، ومطلوب منها الآن أن تنظر داخليا في، مغزى استراتيجية الإنجاز. وبعبارة أخرى، فإن الأساليب المستخدمة ستدخل في إطار المسؤولية الشاملة للرئاسة، وبعد ذلك، ستكون المسؤولية الشاملة لمجلس التنسيق. ثالثا، سيكون هناك تقييم داخلي مستمر داخل كل دائرة من دوائر المحكمة الثلاث فيما يتعلق بأداء كل منها والتقدم الذي أحرزته في تنفيذ استراتيجية الإنجاز. وعلى المدى القريب، سنشرك بالتأكيد لجنة المحاكمات الجديدة، التي أسهمت بالفعل في ضمان التدفق المطرد للقضايا. وقد تشارك لجان أخرى في ذلك أيضاً، ولكن هذا هو الموقف حتى الآن.

طالب العديد من الممثلين باستراتيجية إنجاز أكثر تفصيلاً، وأنا أتفق معهم بالتأكيد. ولكن من الصعب أن نقدم التفاصيل في هذه المرحلة. وعندما نعرف بالضبط الأعداد التي نتكلم عنها، بعد تنقيح واستعراض الملفات في الوقت الحالي، يمكننا العودة إلى المجلس. وهذه ستكون عملية مستمرة. وربما يعاد النظر في حالة المحتجزين الاثنين والعشرين الذين أشار إليهم المدعي العام، فضلا عن الستة عشر متهما، والمشتبه فيهم الستة والعشرين الطلقاء. ولكن، ما أن نتأكد من الأعداد – ومرة أخرى، أعتقد أن كلمات المدعي العام كانت مشجعة – سنعود إلى المجلس بتوقعات وتقديرات منقحة.

إذا ما توفر لدينا القضاة المخصصين التسعة، هل سننجز المهمة؟ ذلك السؤال يتصل بسابقه. ففي الحياة، لا يمكنك أن تعطى ضمانات أكيدة، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بالعدالة الجنائية الدولية. ومرة أخرى، سنرجع إلى هذه المسألة عندما يكون لدينا استراتيجية مفصلة. لكن، ما يمكننا قوله إنه إذا ما توفر القضاة المخصصون التسعة سيمكننا إنجاز ما يتعين علينا إنجازه. وبدونهم لن ننجح. وهذا أمر مؤكد.

كانت هناك إشارة إلى اتصالات أو اجتماعات منتظمة بين المؤسسات والمحاكم الدولية. وتلك فكرة جديرة بالاهتمام، وقد اختبرناها في الماضي. وعلى سبيل المثال، عقد اجتماع في لندن قبل ثلاث سنوات بين المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، تلاه اجتماع في دبلن قبل عامين. وقد تعقد اجتماعات أخرى مماثلة. لكن تكمن المشكلة في أنه عندما يقتطع المرء وقتاً لتبادل الآراء، فإنه يهدر وقت المحاكمات. ولذا، فإننا نحاول أن نحقق توازناً صعباً. ومع ذلك، نحن نعي تلك الإمكانية وسندرسها دراسة متأنية.

وأعتقد أنني وصلت بذلك إلى نهاية الأسئلة التي أثيرت بشأن المسؤولية الشاملة للمحكمة. واسمحوا لي بأن أشكر جميع المندوبين على ملاحظاتهم وتعليقاتهم المفيدة للغاية والجديرة بالاهتمام. وسنأخذ معنا كل هذا إلى أروشا ونُعرف به كل زملائنا. وأريد أن أقول أيضا إنني لاحظت بسرور البيان الذي أدلى به وفد رواندا ومؤداه أن رواندا تدعم عملنا وتعتزم التعاون معنا بالكامل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر القاضي موز على مشاركته وعلى الإيضاحات التي قدمها للتو.

أعطي الكلمة الآن للمدعية العامة، السيدة ديل بونتي، للرد على أي ملاحظات أو أسئلة.

السيدة ديل بونتي (تكلمت بالفرنسية): سأتوخى بالغ الإيجاز، لاسيما أن الرئيس ميرون قد رد بالفعل على جميع الأسئلة تقريباً. وأود أن أتطرق إلى مسألتين فحسب.

أولا، أعتقد أن اهتمام مجلس الأمن بأنشطتنا مهم جداً. وأنا أطلب من المجلس أن يواصل ذلك الاهتمام بعمل المحكمة ومكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، حيث أن هذه مرحلة حساسة للغاية. بالتالي، فإن نجاح استراتيجيتنا للإنجاز يتوقف على الدعم الذي يقدمه المجلس لعملنا.

ثانياً، فيما يتعلق بإمكانية أن تتولى الدول أمر هذه القضايا، لن أخوض في التفاصيل. وأكتفي بالإشارة إلى أهمية أن تستطيع الدول الاضطلاع بهذه القضايا، فعندما تصبح السلطات القضائية في صربيا والجبل الأسود، وفي كرواتيا، وفي البوسنة والهرسك، في وضع يتيح لها الحكم على المتهمين ومحاكمتهم، بغضّ النظر عن فئتهم العرقية، يستطيع المرء أن يقول إن المصالحة قد تحققت في هذه البلدان.

نحن الآن أبعد ما نكون عن ذلك، ولكن البداية تبشر بالخير. فقد تم تعيين هيئات ادعاء من المتخصصين في جرائم الحرب، وهم عاكفون حالياً على إعداد القوانين. ونحن نتعاون مع هؤلاء المدعين الذين جاءوا إلينا. نساعدهم في عملهم ونتعاون معهم تعاوناً مثمراً. كما ندعم ما يجرونه من تحقيقات، لأن من المهم أن يتم تناول القضايا، وفوق كل شيء الاضطلاع بالتحقيقات، في تلك البلدان مع أقصى المراعاة للعدالة.

وأرى أنه سيكون بمقدورنا في العام القادم أن نكون أكثر تحديداً. ذلك أن إحالة القضايا لن تبدأ إلا في عام ٢٠٠٥. وعندما نكمل التحقيقات من جانبنا، سوف نستطيع البدء في إحالة تلك القضايا، وأن نكون أكثر تحديداً في العام القادم. بيد أني أستطيع القول بأن البدايات إيجابية للغاية، ونحن نتابعها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمدعي العام جالو للرد على أية تعليقات أو أسئلة.

السيد جالو (تكلم بالانكليزية): سأعقب بإيجاز على ثلاث ملاحظات.

أولاً، سأتطرق إلى الشاغل الذي أعرب عنه سفير ألمانيا أولاً فيما يتعلق بالقضايا الأربعين. وقد أبدى رئيس المحكمة الجنائية الدولية لرواندا بالفعل بعض الإيضاحات في هذا الصدد، ولكني أود أن أقول إننا لم نفعل سوى أننا وضعناهم على قائمة للإحالة، ولم تجر إحالة أي منها بعد، كما أنها ليست جميعاً مرصودة للإحالة إلى رواندا. فبعضها قد يحال إلى ولايات قضائية أخرى. ولم نضع القائمة في صيغتها النهائية بعد. فعلينا أن نستعرض الحالات ونقرر ما إذا كانت هناك في الواقع إمكانية للنجاح إذا ما أحيلت هذه الحالات وجرت المحاكمة عليها.

وعلينا أيضاً أن نقرر شروط وأحكام هذه الإحالة. ويتعين علينا أن نتأكد من أن البلدان أو الولايات القضائية التي قد تحال إليها القضايا قادرة على أن توفر محاكمات عادلة، وفقاً لمعايير الأمم المتحدة التي لا بد من الوفاء بها. وفي حالة عدم وجود هذه القدرة، يمكن أن يتناول هذه المسألة مجلس الأمن أو الأمم المتحدة ذاتها بالتدخل لمساعدة الدولة المعنية وتقديم الدعم لنظامها القضائي حتى تتمكن من إجراء المحاكمة في هذه القضايا.

وأرى، كما أشير بحق، أن أحد الأشياء الموروثة عن هذا النوع من الممارسات يتمثل في ضرورة بناء القدرات في البلدان أو في المناطق التي وقعت فيها هذه الأحداث. فلا بد من إيجاد قدرة معينة لدى النظم القضائية وغيرها من المؤسسات القضائية لكي تستطيع التعامل مع هذه الحوادث

وقت وقوعها. وهذا هو الشاغل الأساسي للمحكمة التي أنا قادم منها، وهي المحكمة الخاصة بسيراليون، حيث نعنى إلى حد كبير للغاية بتطوير القدرة لدى النظام القضائي الوطني في سيراليون على الاستجابة لهذه الحالات والتعامل معها على وجه السرعة. وتلك هي العملية التي سنمر بها في تناول هذه القضايا.

وقد أثار سفير المكسيك بعض الأسئلة بشأن الجبهة الوطنية الرواندية. ويوجد من بين المستهدفين في التحقيقات، وعددهم ٢٦، بعض أعضاء هذه الجبهة. هذا قصارى ما أستطيع إيضاحه لسفير المكسيك. وثانياً، أؤكد للمجلس أن ولايتنا تتمثل في محاكمة الأشخاص الذين يتحملون أكبر المسؤولية عما ربما يكون قد حدث. وتتخذ قرارات المدعي العام على أساس الأدلة وعلى أساس القانون. وأود أن أطمئن زميلي إلى هذه النقطة.

أما فيما يتعلق بالمسألة التي أثارها ممثل الصين عما إذا كان الجمع بين استراتيجية الإنجاز والإحالة المبكرة من شأنه أن يؤدي إلى إتمام القضايا في المواعيد المستهدفة، فالعملية القضائية لا يسهل التنبؤ بها مسبقاً، كما قال الرئيس. وعلينا أن نلجأ إلى مزيج من الاستراتيجيات. والأمر الواضح هو أننا ما لم نحصل على العدد الإضافي من القضاة المخصصين فلن نستطيع مجرد البدء في المحاكمة في القضايا الجاهزة بالفعل لهذا الغرض. وإذا ما جمعنا بين استراتيجية الإحالة للولايات القضائية المحلية وبين استراتيجية زيادة عدد القضاة المخصصين، علاوة على اللجوء لتدابير أخرى، فإني متفائل بأننا نستطيع أن نفي بالمواعيد المستهدفة التي وضعها مجلس الأمن.

وفيما عدا ذلك، أود أن أشكر المجلس على اهتمامه وعلى دعمه لأعمالنا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الشكر باسم مجلس الأمن للقاضي ميرون والقاضي موز والمدعية العامة ديل بونتي والمدعي العام جالو على إيجادهم الوقت لإحاطة المجلس اليوم.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٥٠